

عَلَى مَا أَدَّوَالْعَيْبُكَو

٨

سَمْعُ

مَسَائِلُ فقهية

دراسة مبسطة لمسائل فقهية خلافية
على ضوء الكتاب والسنة



جابر البستاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبع مسائل فقهيہ

کاتب:

جعفر سبحانی

نشرت فی الطباعة:

مشعر

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٨	سبع مسائل فقهية: دراسه مبسطه لمسائل فقهيه خلافيه على ضوء الكتاب و السنه
٨	اشاره
٨	اشاره
٩	المقدمه
١٢	الحقيقه بنت البحث
١٤	المسأله الأولى: الاحتفال بمولد النبى صلى الله عليه و آله
١٤	اشاره
١٤	حب النبى أصل فى الكتاب والسنة
١٦	حب النبى فى الكتاب
١٧	حب النبى صلى الله عليه و آله فى السنة
٢٠	اختلاف الأمة فى درجات حبهم للنبى صلى الله عليه و آله
٢٠	مظاهر الحب فى الحياة
٢١	للحب مظاهر وراء الاتباع
٢٧	السنة النبوية وكرامة يوم مولده
٣٠	الإستدلال بالإجماع
٣١	أوهام وتشكيكات
٣٣	تخصيص المولد بيوم للاحتفال به بدعة
٣٧	المسألة الثانية: شد الرحال لزيارة قبر النبى الأكرم صلى الله عليه و آله
٣٧	اشاره
٤٠	ما يدل على استحباب السفر
٤٣	الثانى: ان مقدمة المستحب مستحبة
٤٥	دراسة دليل القائل بالتحريم

- دراسة النهى عن شد الرحال ٤٧
- المسألة الثالثة: القبض بين البدعة والسنّة ٥١
- اشارة ٥١
- أ- حديث أبى حميد الساعدى ٥٢
- ب- حديث حماد بن عيسى ٥٥
- أ- حديث سهل بن سعد ٥٧
- ب- حديث وائل بن حجر ٥٨
- ج- حديث عبد الله بن مسعود ٦٠
- المسألة الرابعة: صلاة الضحى ٦٢
- اشارة ٦٢
- ما هو حكمها؟ ٦٢
- متى وقتها؟ ٦٣
- كم عدد ركعاتها؟ ٦٣
- أدلتها؟ ٦٤
- الطائفة الأولى: ٦٤
- الطائفة الثانية: ٦٧
- الطائفة الثالثة: ٦٩
- موقف الإمامية من صلاة الضحى ٧٢
- المسألة الخامسة: إقامة صلاة التراويح جماعة ٧٥
- اشارة ٧٥
- ١- هل تُسن الجماعة فى مطلق النوافل أو لا؟ ٧٥
- ٢- التراويح لغةً واصطلاحاً ٧٧
- عدد ركعاتها عند الفريقين ٧٨
- حكم إقامتها جماعة ٨٠

- ٨٤ صلاة التراويح في حديث الرسول صلى الله عليه و آله
- ٩٠ جمع الناس على امام واحد في عصر عمر
- ٩٤ التشريع مختص بالله سبحانه
- ٩٨ خاتمة المطاف
- ٩٩ المسألة السادسة: الطلاق ثلاثاً دفعةً أو دفعات في مجلس واحد
- ٩٩ اشارة
- ١٠٢ دراسة الآيات الواردة في المقام
- ١٠٩ الاستدلال على بطلان الطلاق ثلاثاً
- ١١٦ الاجتهاد مقابل النص
- ١٢٤ المسألة السابعة: النهي عن متعة الحج
- ١٣٤ تعريف مركز

سبع مسائل فقهیه: دراسه مبسطه لمسائل فقهیه خلافيه على ضوء الكتاب و السنة

اشاره

سرشناسه : سبحانی تبریزی، جعفر، - ۱۳۰۸

عنوان و نام پدیدآور : سبع مسائل فقهیه: دراسه مبسطه لمسائل فقهیه خلافيه على ضوء الكتاب و السنة / تالیف جعفر السبحانی
مشخصات نشر : [تهران]: نشر مشعر، ۱۴۱۶ق. = ۱۳۷۴.

مشخصات ظاهری : ص ۱۲۸

فروست : (على مائده العقیده ۸)

شابک : ۱۶۰۰ریال

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/س۲س۲ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۵-۸۲۹۹

ص: ۱

اشاره

ص: ٢

المقدمة

قال الله تبارك وتعالى:

«وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ».

التوبة / ١٢٢

ص: ٣

على مائدة العقيدة ٥

سبع مسائل فقهية

دراسة مبسطة لمسائل فقهية خلافتية على ضوء الكتاب والسنة

تأليف

جعفر السبحاني

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه وحده نستعين وعليه وحده نتوكل

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد رُسُلِهِ، وخاتم أنبيائه وآله ومن سار على خطاهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين. يولى المسلمون أهميته كبرى للعقيدة الصحيحة لأنها تشكّل حجر الزاوية في سلوكهم ومناراً يضيء دروبهم وزاداً لمعادهم. ولهذا كرّس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الفترة المكية من حياته الرسالية نفسه لإرساء أسس التوحيد الخالص، ومكافحة الشرك والوثنية، ثم بنى عليها في الفترة المدنية صرح النظام الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولهذا - ونظراً للحاجة المتزايدة - رأينا أن نقدم للأمة الإسلامية الكريمة دراسات عقائدية عابرة مستمدة من كتاب الله العزيز، والسنة الشريفة الصحيحة، والعقل السليم، وما اتفق عليه علماء الأمة الكرام، تُروى ظمّاً العطشان، وتلبي حاجة المشتاق، وتساعد على إيقاظ الأمة، وتوحيد صفوفها، والله الموفق. معاونة التعليم والبحوث الإسلامية

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة بنت البحث

إنّ الفقه الإسلامي عطاء كبير ورثه الخلف عن السلف عبر جهود جبارة بذلها علماء الأئمة وفقهاؤها المتقدمون والمتأخرون. وقد رام هؤلاء العلماء والفقهاء الوصول إلى التشريع الحقيقي الذي جاء به النبي صلى الله عليه وآله في الكتاب والسنة، فمنهم من أصاب ومن أخطأ. وهذا الجهد العظيم وإن خلف تراثاً فقهياً وفكرياً عظيماً تعتز به الأئمة، إلّا أنه إنتهى إلى الخلاف في جملة من المسائل بعد الإتفاق في أكثرها. وحيث لم يكن حتمياً أن تبقى المسائل الخلافية خلافة إلى الأبد فمن الممكن أن يصل الفقهاء - لو بذلوا جهودهم في دراسة الخلافات بعيداً عن التقليد لأي مذهب من المذاهب - إلى وحدة النظر، واتفاق الرأي فيها. وقد أثبتت التجربة هذه الثمرة الحلوة، ولأجل ذلك عمدنا - في هذه الرسالة - إلى طرح مسائل سبع اختلفت فيها مواقف الفقهاء وأنظار

ص: ٦

العلماء على بساط البحث المجدد، ورائدنا في هذه الدراسة: الكتاب والسنة.
وأنا أقدم حصيلة جهودي هذه إلى فقهاء الأمة الذين يهتمهم مصير الأمة، وتشتاق نفوسهم إلى وحدتها وعزتها.

١٠ رمضان المبارك / عام ١٤١٥ هـ

جعفر السبحاني

ص: ٧

المسألة الأولى: الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وآله

إشارة

لقد طال النزاع في الآونة الأخيرة عن طريق وسائل الإعلام وغيرها حول الاحتفال بمولد النبي الأكرم، وقد رفع بعضهم شعار البدعة فيه، بينما يراه الآخرون أنه من السنة. وإليك دراسة الموضوع في ضوء الأدلة.

حب النبي أصل في الكتاب والسنة

قد عرفت أن العنصر المقوم للبدعة هو عدم الدليل على جواز العمل، فلو كان هناك دليل خاص على جواز العمل، أو دليل عام يشمل المصاديق المحدثه فليس ذلك ببدعة، وقد ذكرنا لك أمثالا كثيرة، وفي

ص: ٨

ضوء ما ذكر نركز في هذا الفصل على وجود دليل عام على الاحتفال بيوم ميلاده، وإن لم يكن هناك دليل خاص، وأما الدليل فكما يلي:

الحب والبغض خلتان تتواردان على قلب الإنسان، تشتدان وتضعفان، ولنشوءهما واشتدادهما أو ضعفهما عوامل وأسباب. ولا شك أن حب الإنسان لذاته من أبرز مصاديق الحب، وهو أمر بديهي لا يحتاج إلى بيان، وجبلى لا يخلو منه إنسان ومن هذا المنطق حب الإنسان لما يرتبط به أيضاً، فهو كما يحب نفسه يحب كذلك كل ما يمت إليه بصلة، سواء كان اتصاله به جسمانياً، كالأولاد والعشيرة، أو معنوياً، كالعقائد والأفكار والآراء والنظريات التي يتبناها، وربما يكون حبه للعقيدة أشد من حبه لأبيه وأمه، فيذب عن حياض العقيدة بنفسه ونفيسه، وتكون العقيدة أعلى عنده من كل شيء حتى نفسه التي بين جنبيه. فإذا كانت للعقيدة هذه المنزلة العظيمة تكون لمؤسسها ومغذيها والدعاء إليها منزلة لا تقل عنها إذ لولاها لما قام للعقيدة عمود، ولا اخضر لها عود، ولأجل ذلك كان الأنبياء والأولياء بل جميع الدعاء إلى الأمور المعنوية والروحية محترمين لدى جميع الأجيال، من غير فرق بين نبي وآخر، ومصلح وآخر، فالإنسان يجد من صميم ذاته خضوعاً تجاههم، وإقبالاً عليهم. ولهذا لم يكن عجيباً أن تحترم، بل تعشق النفوس الطيبة، طبقة الأنبياء والرسل، منذ أن شرع الله الشرائع وبعث الرسل، فترى أصحابها يقدمونهم على أنفسهم بقدر ما أوتوا من المعرفة والكمال.

حَبِّ النَّبِيِّ فِي الْكِتَابِ

ولوجود هذه الأرضية في النفس الإنسانية والفطرة البشرية، تصافرت الآيات والأحاديث على لزوم حب النبي وكل ما يرتبط به، وليست الآيات إلّا إرشاداً إلى ما توحى إليه فطرته، قال سبحانه: «قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَاقْرَبُوكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» (التوبة/ ٢٤).

وقال سبحانه: «وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» (المائدة/ ٥٦).
ويقول سبحانه: «فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (الأعراف/ ١٥٧).
فالآية الكريمة تأمر بأمر أربعة:

١- الإيمان به.

٢- تعزيره.

٣- نصرته.

٤- اتباع كتابه وهو النور الذي أنزل معه.

وليس المراد من تعزيره؛ نصرته، لأنّه قد ذكره بقوله: «وَنَصَرُوهُ» وإنّما المراد توقيره، وتكريمه وتعظيمه بما أنّه نبيّ الرحمة والعظمة، ولا يختصّ تعزيره وتوقيره بحال حياته بل يعمّها وغيرها، تماماً كما أنّ الإيمان به والتبعية لكتابه لا يختصّان بحال حياته الشريفة.

ص: ١٠

هذه هي العوامل الباعثة إلى حبّ النبي صلى الله عليه وآله وهذه هي الآيات المرشدة إلى ذلك. ولأجل دعم المطلب نذكر بعض ما ورد من الروايات في الحث على حبّه ومودّته.

حَبُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي السَّنَةِ

قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

- ١- «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده والناس أجمعين».
 - ٢- «والذي نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ الناس إليه من والده وولده».
 - ٣- «ثلاث من كنّ فيه ذاق طعم الإيمان: من كان لا شيء أحبّ إليه من الله ورسوله، ومن كان لئن يحرق بالنار أحبّ إليه من أن يرتدّ عن دينه، ومن كان يحبّ لله ويبغض لله».
 - ٤- «والله لا يكون أحدكم مؤمناً حتى أكون أحبّ إليه من ولده ووالده».
 - ٥- «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من نفسه».
 - ٦- «من أحبّ الله ورسوله صادقاً غير كاذب، ولقى المؤمنين فأحبّهم، وكان أمر الجاهليّة عنده كمنزلة نار أُلقي فيها، فقد طعم طعم الإيمان، أو قال: فقد بلغ ذروة الإيمان».
- إنّ الذي يرى سعادته في ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله من شريعته

ص: ١١

ودين، هو الذي يذوق طعم الإيمان، وتذوق طعم الإيمان لا يتحقق إلّا عندما يستنّ الإنسان بسنّة رسول الله، ويعمل بشريعته فيحصل على سعادته.

٧- عن أبي رزين قال: قلت يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، ويكون الله ورسوله أحبّ إليك ممّا سواهما، وتكون أن تحرق بالنار أحبّ إليك من أن تشرك بالله شيئاً، وتحبّ غير ذي نسب لا تحبه إلّا الله، فإذا فعلت ذلك فقد دخل حبّ الإيمان في قلبك كما دخل قلب الظمآن حبّ الماء في اليوم القاطظ».

٨- «ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه ممّا سواهما».

٩- عن أنس أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله عن الساعة فقال: متى الساعة؟ قال: «وما أعددت لها؟» قال: لا شيء، إلّا أنّي أحبّ الله ورسوله، فقال: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فما فرحنا بشيء فرحنا بقول النبي صلى الله عليه وآله: «أنت مع من أحببت».

١٠- أبو ذر قال: يا رسول الله الرجل يحبّ القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم؟ قال: «أنت يا أبا ذر مع من أحببت». قال: فإنّي أحبّ الله ورسوله، قال: «فإنّك مع من أحببت»، قال: فأعاد (ها) أبو ذر، فأعادها رسول الله صلى الله عليه وآله.

١١- «من أحيا سنّتي فقد أحبّني ومن أحبّني كان معي في الجنّة».

١٢- «والذي نفس محمد بيده ليأتين على أحدكم يوم ولا يراني، ثمّ لئن يراني أحبّ إليه من أهله وماله معهم».

ص: ١٢

١٣- «إِنَّ أَحَدَكُمْ سَيُوشِكُ أَنْ يَحِبَّ يَنْظُرَ إِلَى نَظَرَةٍ بِمَا لَهُ مِنْ أَهْلٍ وَعِيَالٍ».

١٤- مِنْ أَشَدِّ أُمَّتِي لِي حُبًّا أَنَسُ يَكُونُونَ بَعْدِي، يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ رَأَنِي بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ».

١٥- «أَشَدُّ أُمَّتِي لِي حُبًّا قَوْمٌ يَكُونُونَ بَعْدِي يُوَدُّ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ فَقَدَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ وَأَنَّهُ رَأَنِي».

١٦- «إِنَّ أَنَسًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ بَعْدِي يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ اشْتَرَى رُؤْيِي بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ».

١٧- «مَنْ دَعَا بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ مَنَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اللَّهُمَّ اعْطِ مُحَمَّدَ الْوَسِيلَةَ، وَاجْعَلْ فِي الْمَصْطَفِينَ مُحِبَّتَهُ، وَفِي الْعَالَمِينَ دَرَجَتَهُ، وَفِي الْمُقَرَّبِينَ ذَكَرَ دَارِهِ».

١٨- «مَنْ قَالَ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: اللَّهُمَّ اعْطِ مُحَمَّدَ الدَّرَجَةَ وَالْوَسِيلَةَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي الْمَصْطَفِينَ مُحِبَّتَهُ وَفِي الْعَالَمِينَ دَرَجَتَهُ، وَفِي الْمُقَرَّبِينَ ذَكَرَهُ» مَنْ قَالَ تِلْكَ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَقَدْ اسْتَوْجَبَ عَلَى الشَّفَاعَةِ، وَوَجِبَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ».

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْحَقُ لِلْخَطَايَا مِنَ الْمَاءِ لِلنَّارِ، وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَفْضَلُ مِنَ عَتَقِ الرِّقَابِ، وَحُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَفْضَلُ مِنَ عَتَقِ الْأَنْفُسِ أَوْ قَالَ: مَنْ ضَرَبَ السَّيْفَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ (١) ١.

١- رَاجِعَ لِلْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَنَظَائِرِهَا جَامِعُ الْأَصُولِ ج ١ نَقْلًا عَنْ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ - وَكَتَرَ الْعَمَالُ ج ٢ وَ ٦ وَ ١٢.

اختلاف الأمة في درجات حبهم للنبي صلى الله عليه وآله

وليست الأمة المؤمنة في ذلك شرعاً سواء، بل هم فيه متفاوتون على اختلاف درجات عرفانهم به كاختلافهم في حب الله تعالى. قال الامام القرطبي: «كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة غير أنهم متفاوتون، فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأوفى، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى، كم كان مستغرقاً في الشهوات، محجوباً في الفضلات في أكثر الأوقات، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله اشتاق إلى رؤيته بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده، ويبدل نفسه في الأمور الخطيرة، ويجد مخبر ذلك من نفسه وجداناً لا تردّد فيه» (١) ٢.

مظاهر الحب في الحياة

إن لهذا الحب مظاهر، إذ ليس الحب شيئاً يستقر في صقع النفس من دون أن يكون له انعكاس خارجي على أعمال الإنسان وتصرفاته، بل إن من خصائص الحب أن يظهر أثره على جسم الإنسان وملامحه، وعلى قوله وفعله، بصورة مشهودة وملموسة. فحب الله ورسوله الكريم لا ينفك عن اتباع دينه، والاستئناس بسنته، والإتيان بأوامره والانتفاء عن نواهيه، ولا يعقل أبداً أن يكون المرء محباً لرسول الله صلى الله عليه وآله أشد الحب، ومع ذلك يخالفه فيما يبغضه

ص: ١٤

ولا يرضيه، فمن ادّعى حباً في نفسه وخالفه في عمله، فقد جمع بين شيئين متخالفين متضادين. ولنعم ما قال الإمام جعفر الصادق عليه السلام في هذا الصدد موجهاً كلامه إلى مدّعي الحبّ الإلهي كاذباً: تعصى الإله وأنت تظهر حبه هذا لعمري في الفعال بديع لو كان حبك صادقاً لأطعته إنّ المحبّ لمن يحبّ مطيع (١) ٣

الحبّ مظاهر وراء الاتباع

نعم لا- يقتصر أثر الحبّ على هذا، بل له آثار أخرى في حياة المحب، فهو يزور محبوبه ويكرمه ويعظمه ويزيل حاجته، ويذب عنه، ويدفع عنه كلّ كارثة ويهيئ له ما يريحه ويسره إذا كان حياً. وإذا كان المحبوب ميتاً أو مفقوداً حزن عليه أشدّ الحزن، وأجرى له الدموع كما فعل النبي يعقوب عليه السلام عندما افتقد ولده الحبيب يوسف عليه السلام فبكاه حتى ابيضّت عيناه من الحزن، وبقي كظيماً حتى إذا هبّ عليه نسيم من جانب ولده الحبيب المفقود، هبّ له وبشّ، وهفا إليه شوقاً وحباً. بل يتعدّى أثر الحبّ عند فقد الحبيب وموته هذا الحدّ، فنجد المحبّ يحفظ آثار محبوبه، وكلّ ما يتّصل به، من لباسه وأشياءه، كقلمه ودفتره وعصاه ونظّارته. كما ويحترم أبناءه وأولاده، ويحترم جنازته

١- سفينه البحار، مادة «حب».

ص: ١٥

ومثواه، ويحتفل كلّ عام بميلاده وذكرى موته، ويكرمه ويعظمه حباً به ومودةً له.

إلى هنا ثبت، أنّ حبّ النبي وتكريمه أصل من أصول الإسلام لا يصحّ لأحد إنكاره، ومن المعلوم أنّ المطلوب ليس الحبّ الكامن في القلب من دون أن يرى أثره على الحياة الواقعية، وعلى هذا يجوز للمسلم، القيام بكلّ ما يعدّ مظهرًا لحبّ النبي، شريطة أن يكون عملاً حلالاً بالذات، ولا يكون منكراً في الشريعة، نظير:

١- تنظيم السنّة النبويّة؛ وإعراب أحاديثها، وطبعها، ونشرها بالصور المختلفة، والأساليب الحديثة، وفعل مثل هذا بالنسبة إلى أقوال أهل البيت وأحاديثهم.

٢- نشر المقالات والكلمات؛ وتأليف الكتب المختصرة والمطوّلة حول حياة النبي وعترته، وإنشاء القصائد بشتّى اللغات والألسن في حقّهم، كما كان يفعله المسلمون الأوائل.

فالأدب العربي بعد ظهور الإسلام يكشف عن أنّ إنشاء القصائد في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله كان ممّا يعبر به أصحابها عن حبّهم لرسول الله صلى الله عليه وآله. فهذا هو كعب بن زهير ينشئ قصيدة مطوّلة في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله منطلقاً من إعجابه وحبّه له صلى الله عليه وآله، فيقول في جملة ما يقول:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يُفد مكبول
تُبّت أنّ رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول

ويقول:

مهلاً هداك الذي أعطاك نافله القرآن فيها مواعظ وتفصيل
إنّ الرسول لنور يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول(١)٤

وقد ألقى هذه القصيدة في حضرة رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه، ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله. وهذا هو حسان بن ثابت الأنصاري يرثي النبي صلى الله عليه وآله، ويذكر فيه مدائحه، ويقول:

بطيبة رسم للرسول ومعه دُمير وقد تعفو الرسوم وتحمد

إلى أن قال:

يدلّ على الرحمان من يقتدى به وينقذ من هول الخزايا ويرشد
إمام لهم يهديهم الحقّ جاهداً معلّم صدقٍ إن يطيعوه يسعدوا(٢)٥

وهذا هو عبد الله بن رواحه ينشئ أبياتاً في هذا السياق فيقول فيها:

خلّوا بني الكفار عن سبيله خلّوا فكلّ الخير في رسوله
يا ربّ إنّني مؤمن بقبيله أعرف حقّ الله في قبوله(٣)٦

هذه نماذج ممّا أنشأه الشعراء المعاصرون لعهد الرسالة في النبي الأكرم ونكتفي بها لدلالاتها على ما ذكرنا. ولو قام باحث بجمع ما قيل من الأشعار والقصائد حول النبي

- ١- السيرة النبوية لابن هشام ٢: ٥١٣.
- ٢- السيرة النبوية لابن هشام ٢: ٦٦٦.
- ٣- المصدر نفسه ٢: ٣٧١.

ص: ١٧

الأكرم لاحتاج في تأليفه إلى عشرات المجلّدات. فإنّ مدح النّبىّ كان الشغل الشاغل للمخلصين والمؤمنين منذ أن لبى الرسول دعوة ربّه، ولا أظنّ أنّ أحداً عاش في هذه البسيطة، ونال من المدح بمقدار ما ناله الرسول صلى الله عليه وآله من المدح بمختلف الأساليب والنظم.

وهناك شعراء مخلصون أفرغوا فضائل النّبىّ ومناقبه في قصائد رائعة وخالدة، مستلهمين ما جاء في الذكر الحكيم والسنة المطهرة في هذا المجال، فشكر الله مساعيهم الحميدة وجهودهم المخلصة.

٣- تقبيل كلّ ما يمتّ إلى النّبىّ بصلّة؛ كباب داره، وضريحه وأستار قبره، انطلاقاً من مبدأ الحبّ الذى عرفت أدلّته. وهذا أمر طبعى وفطرى، فبما أنّ الإنسان المؤمن لا يتمكّن بعد رحله النّبىّ صلى الله عليه وآله من تقبيل الرسول صلى الله عليه وآله (١) فيقبل ما يتصل به بنوع من الاتصال، وهو كما أسلفنا أمر طبعى في حياة البشر حيث يلتمون ما يرتبط بحبيبهم ويقصدون بذلك نفسه. فهذا هو المجنون العامرى كان يقبل جدار بيت ليلى ويصرّح بأنّه لا يقبل الجدار، بل يقصد تقبيل صاحب الجدار، يقول:

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

فما حبّ الديار شغفن قلبى ولكن حبّ من سكن الديارا

٤- إقامة الاحتفالات في مواليدهم؛ وإلقاء الخطب والقصائد في مدحهم، وذكر جهودهم ودرجاتهم في الكتاب والسنة، شريطة أن لا تقتصر تلك الاحتفالات بالمنهيات والمحرمات.

ومن دعا إلى الاحتفال بمولد النّبىّ في أىّ قرن من القرون، فقد انطلق من هذا المبدأ، أى حبّ النّبىّ الذى أمر به القرآن والسنة بهذا العمل.

هذا هو مؤلف تاريخ الخميس يقول في هذا الصدد: «لا يزال أهل الإسلام يحتفلون بشهر مولده، ويعملون الولائم، ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات، ويظهرون السرور، ويزيدون في المبرات، ويعتنون بقراءة مولده الشريف، ويظهر عليهم من كراماته كلّ فضل عظيم» (٢) ٨.

وقال أبو شامة المقدسى في كتابه: «ومن أحسن ما ابتدع في زماننا ما يفعل في اليوم الموافق ليوم مولده صلى الله عليه وآله من الصدقات والمعروف بإظهار الزينة والسرور، فإنّ في ذلك مع ما فيه من الإحسان للفقراء شعاراً لمحبتّه» (٣) ٩.

أنا لا أوافق الشيخ المقدسى في تسميته للاحتفال بالبدعة إلّا أنّ يريد البدعة بالمعنى اللغوى، كما أنّ الاحتجاج على حسن الاحتفال بالأعمال الجانيّة من صدقات ومعروف وإظهار الزينة...، فإنّ هذه الأمور الجانيّة لا تسوغ الاحتفال، ولا تضيفى عليه صبغة شرعية ما لم يكن هناك دليل في الكتاب والسنة، وقد عرفت وجوده.

١- الديار بكري، تاريخ الخميس ١: ٣٢٣.

٢- الديار بكري، تاريخ الخميس ١: ٣٢٣.

٣- الحلبى، السيرة ١: ٨٣-٨٤.

ص: ١٩

وقال القسطلاني: «ولا زال أهل الإسلام يحتفلون بشهر مولده عليه السلام، ويعملون الولائم، ويتصدقون في لياله بأنواع الصدقات، ويظهرون السرور، ويزيدون في المبرات، ويعتنون بقراءة مولده الكريم، ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عظيم .. فرحم الله امرئاً اتخذ ليالي شهر مولده المبارك أعياداً، ليكون أشدَّ علّة على من في قلبه مرض وأعياء» (١) ١٠.

إذا عرفت ما ذكرناه فلا- نظنّ أن يشكّ أحد في جواز الاحتفال بمولد النبي الأ-كرم، احتفالاً دينياً فيه رضا الله ورسوله، ولا تصحّ تسميته بدعة، إذ البدعة هي التي ليس لها أصل في الكتاب والسنة، وليس المراد من الأصل؛ الدليل الخاص، بل يكفي الدليل العام في ذلك.

ويرشدك إلى أنّ هذه الاحتفالات تجسيد لتكريم النبي، وجدانك الحرّ، فأنّه يقضى بلا مريّة على أنّها إعلاء لمقام النبي وإشادة بكرامته وعظمته، يتلقاها كلّ من شاهدها عن كثب، على أنّ المحتفلين يعزّرون نبيّهم ويكرمونه ويرفعون مقامه اقتداء بقوله سبحانه: «وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ» (الانشراح/ ٤).

السنة النبوية وكرامة يوم مولده

١- أخرج مسلم في صحيحه عن أبي قتادة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن صوم يوم الاثنين فقال: «ذاك يوم ولد فيه، وفيه أنزل عليّ» (٢) ١١.

١- المواهب اللدنية ١: ١٤٨.

٢- مسلم ٢: ٨١٩.

ص: ٢٠

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي - عند الكلام في استحباب صيام الأيام التي تتجدد فيها نعم الله على عباده - ما هذا لفظه: «إن من أعظم نعم الله على هذه الأمة إظهار محمد صلى الله عليه وآله وبعثه وإرساله إليهم، كما قال الله تعالى: «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ» فصيام يوم تجددت فيه هذه النعمة من الله سبحانه على عباده المؤمنين حسن جميل، وهو من باب مقابلة النعم في أوقات تجددها بالشكر» (١) ١٢.

٢- روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنه قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء، فسألوا عن ذلك؟

فقالوا: هذا اليوم الذى أظهر الله فيه موسى وبنى إسرائيل على فرعون، ونحن نصومه تعظيماً له، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «نحن أولى بموسى منكم» فأمر بصومه (٢) ١٣.

وقد استدلل ابن حجر العسقلاني بهذا الحديث على مشروعته الاحتفال بالمولد النبوى على ما نقله الحافظ السيوطى، فقال: «فيستفاد فعل الشكر لله على ما من به فى يوم معين من إسداء نعمة، أو دفع نقمة ويعاد ذلك، نظر ذلك اليوم من كل سنة. والشكر لله يحصل بأنواع العبادة، كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة، وأى نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي نبي الرحمة فى ذلك اليوم» (٣) ١٤.

٣- وللسيوطى أيضاً كلام آخر نأتى بنصه، يقول: «وقد ظهر لى

١- ابن رجب الحنبلي، لطائف المعارف: ٩٨.

٢- مسلم، الصحيح: ١١٣٠- وأخرجه البخارى ٧: ٢١٥.

٣- السيوطى، الحاوى للفتاوى ١: ١٩٦.

ص: ٢١

تخريجه على أصل آخر، وهو ما أخرجه البيهقي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله عَقَّ عن نفسه بعد النبوة مع أنه قد ورد أن جدَّه عبد المطلب عَقَّ عنه في سابع ولادته، والعقيقة لا- تعاد مرَّة ثانية، فيحمل ذلك على أن الذي فعله النبي صلى الله عليه وآله إظهار للشكر على إيجاد الله إياه رحمه للعالمين وتشريع لأُمَّته كما كان يصلِّي على نفسه، لذلك فيستحبُّ لنا أيضاً إظهار الشكر بمولده بالاجتماع، وإطعام الطعام، ونحو ذلك من وجوه القربات وإظهار المسرات» (١) ١٥.

٤- أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين آية في كتابكم لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً؟ فقال: أي آية؟ قال: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» (المائدة/ ٣). فقال عمر: إنني لأعلم اليوم الذي نزل فيه، والمكان الذي نزل فيه، ورسول الله صلى الله عليه وآله قائم بعرفة يوم الجمعة (٢) ١٦. وأخرج الترمذي عن ابن عباس نحوه وقال: فيه نزلت في يوم عيد من يوم جمعة ويوم عرفة، وقال الترمذي: وهو صحيح (٣) ١٧. «وفي هذا الأثر موافقة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه على اتخاذ اليوم الذي حدث فيه نعمه عظيمة عيداً لأنَّ الزمان ظرف للحدث العظيم، فعند عود اليوم الذي وقعت فيه الحادثة كان موسماً لشكر تلك

١- السيوطي، الحاوي للفتاوى ١: ١٩٦.

٢- . البخاري ٨: ٢٧٠- وكما أخرجه الترمذي في ٥: ٢٥٠ وفي الروايات المتضافرة أنها نزلت في الثامن عشر من ذي الحجة في حجة الوداع.

٣- . البخاري ٨: ٢٧٠- وكما أخرجه الترمذي في ٥: ٢٥٠ وفي الروايات المتضافرة أنها نزلت في الثامن عشر من ذي الحجة في حجة الوداع.

ص: ٢٢

النعمه، وفرصة لإظهار الفرح والسرور» (١) ١٨.

نرى أن المسيح عندما دعا ربه أن ينزل مائدة عليه وعلى حواريه قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» (المائدة/ ١١٤). فقد اتخذ يوم نزول النعمة المادية التي تشيع البطون عيداً، والرسول الأكرم نعمة عظيمة من بها الله على المسلمين بميلاده، فلم لا نتخذه يوم فرح وسرور؟

الإستدلال بالإجماع

ذكروا أن أول من أقام المولد هو الملك المظفر صاحب اربل، وقد توفي عام ٦٣٠ هـ، وربما يقال أول من أحدثه بالقاهرة الخلفاء الفاطميون، أولهم المعجز لدين الله، توجه من المغرب إلى مصر في شوال ٣٦١ هـ، وقيل في ذلك غيره، وعلى أي تقدير فقد احتفل المسلمون حقاً وأعواماً من دون أن يعترض عليهم أحد، وعلى أي حال فقد تحقق الإجماع على جوازه وتسويغه واستحبابه قبل أن يولد باذر هذه الشكوك، فلماذا لم يكن هذا الإجماع حجة؟ مع أن اتفاق الأمة بنفسه أحد الأدلة، وكانت السيرة على تبجيل مولد النبي إلى أن جاء ابن تيمية، والعز بن عبد السلام (٢) ١٩، والشاطبي فناقشوا فيه ووصفوه بالبدعة،

١- عيسى الحميري، بلوغ المأمول: ٢٩.

٢- هو عبد العزيز بن عبد السلام السلمى الدمشقي (٥٧٧- ٦٦٠ هـ) فقيه شافعي، له من الكتب «التفسير الكبير» و «مسائل الطريقة» وغيرها (أعلام الزرگلي ٤: ٢١ ط دار الملايين، بيروت).

ص: ٢٣

مع أنّ الإجماع انعقد قبل هؤلاء بقرنين أو قرون، أو ليس انعقاد الإجماع في عصر من العصور حجّة بنفسه؟

أوهام وتشكيكات

إنّ للقائلين بالمنع تشكيكات وشبه كلّها سراب، نذكرها بنصوصها:

أ- الاحتفال نوع من العبادة

قال محمد حامد الفقى: «والمواليد والذكريات التى ملأت البلاد باسم الأولياء هى نوع من العبادة لهم وتعظيمهم» (١) ٢٠. يلاحظ عليه: أنّ العنصر المقوم لصدق العبادة على العمل هو الاعتقاد بالوحيّة المعظم له أو ربوبيّته، أو كونه مالك لمصير المعظم المحتفل، وأنّ بيده عاجله وآجله، ومنافعه ومضارّه ولا أقل، بيده مفاتيح المغفرة والشفاعة. وأمّا إذا خلا التعظيم عن هذه العناصر، واحتفل بذكرى رجل ضحّى بنفسه ونفيسه فى طريق هداية المحتفلين، فلا يعدّ ذلك عبادة له، وإن أُقيمت له عشرات الاحتفالات، وأُقيمت فيها القصائد والخطب. ومن المعلوم أنّ المحتفلين المسلمين يعتقدون أنّ النّبى الأكرم عبد من عباد الله الصالحين، وفى الوقت نفسه هو أفضل الخليقة، ونعمه من الله إليهم، فلأجل تكريمه يقيمون الاحتفال أداءً لشكر النعمة.

١- محمد حامد الفقى فى تعليقه على فتح المجيد: ١٥٤.

ص: ٢٤

ب- لم يحتفل السلف بمولد النبي

قال ابن تيمية: إن هذا لم يفعله السلف مع قيام المقتضى له، وعدم المانع منه، ولو كان هذا خيراً محضاً أو راجحاً لكان السلف - رضى الله عنهم - أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص (١) ٢١.

يلاحظ عليه: بما تعرّف عليه في الفصل الرابع من أن المقياس في السنّة والبدعة هو الكتاب والسنّة وإجماع المسلمين أو السيرة العملية المتصلة بعصر النبي، وأما غير ذلك فليس له وزن ولا قيمة ما لم يعتمد على هذه الأصول الأربعة، ولم يكن السلف أنبياء ولا رسلاً، وليس الخلف بأقلّ منهم، بل الجميع أمام الكتاب وأمام السنّة سواسية، فلو كان هناك دليل من الكتاب والسنّة على جواز الاحتفال؛ فترك السلف لا يكون مانعاً، على أن ترك السلف لم يكن مقارناً بتحريم الاحتفال أو كراهيته فغاية ما هناك أنهم لم يفعلوا، وقد أمر الله بما في هذه الآية: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» (الحشر / ٧) ولم يقل في حق النبي «وما تركه فانتهاوا عنه» فكيف الحال في حق السلف؟!

ج- إنها مضاهاة للنصارى في ميلاد المسيح

يقول ابن تيمية: وكذلك ما يحدثه بعض الناس إما مضاهاة للنصارى في ميلاد المسيح عليه السلام، وإما محبة للنبي وتعظيماً له والله قد يثيبهم على هذه المحبة والاجتهاد لا على البدع (٢) ٢٢.

١- اقتضاء الصراط المستقيم: ٢٩٣-٢٩٤.

٢- ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: ٢٩٣.

ص: ٢٥

يلاحظ عليه: أن ابن تيمية ليس على يقين بأن المسلمين يقيمون الاحتفال مضاهاءً للنصارى، أضف إلى ذلك أن الأساس الذي يجب أن يبنى عليه عمل المسلم هو انطباق العمل على الكتاب والسنة، فلا تكون المضاهاء مانعة عن اتباع الكتاب والسنة، وإن افترضنا أن أول من احتفل، احتفل مضاهاءً إلّا أن المحتفلين في هذه القرون براء من هذه التهمة.

تخصيص المولد بيومٍ للاحتفال به بدعة

إن عموم الدليل يقتضى أن تكون جميع الأيام بالنسبة للاحتفال سواسية، فتخصيص يوم واحد في جميع البلاد بالاحتفال بدعة، وإن لم يكن أصل العمل بدعة (١) ٢٣.

هذا هو الدليل الهام للقائلين بالمنع، ولكن الجواب عنه واضح، وذلك لأن جميع الأيام بالنسبة إلى الاحتفال وإن كانت سواسية إلّا أن تخصيص يوم واحد للاحتفال به، لأجل خصوصيات في ذلك اليوم، وليست في غيره إلّا ما شذّ، وهو أن ذلك اليوم تشرف بولادته، فهو من أفضل الأيام، كما أن البقعة التي ضمت جسده الشريف هي من أفضل البقاع، ومن ثم خصّ النبي الأكرم يوم الاثنين بفضيلة الصوم، ويتبين أن سبب التخصيص هو أنه صلى الله عليه وآله ولد فيه، فصار كلّ ذلك سبباً لاختيار هذا اليوم دون سائر الأيام، نعم في وسعهم الاحتفال في غير هذا اليوم أيضاً، بل كلّ يوم أرادوا تكريم النبي والاحتفال به.

ص: ٢٦

ثم إن الذي نلفت نظر القائل بالمنع إليه، هو أنه لم يقترن ولن يقترن ادعاء ورود الأمر الشخصي على هذا التخصيص، وإنما الكل يتفق على جواز الاحتفال في جميع الأيام، غير أن تخصيص ذلك اليوم هو لأجل خصوصية كامنه فيه. نعم من احتفل في مولد النبي وادعى ورود الشرع به، أو حثه على هذا التخصيص فهو مبتدع، ولا أظن على أديم الأرض رجلاً يدعى ذلك.

وبعبارة موجزة؛ فإن كون الاحتفال بدعة رهن أمرين؛ وكلاهما منتفیان:

١- عدم الدليل العام على الاحتفال.

٢- ادعاء ورود الشرع بذلك اليوم الخاص وحثه عليه.

فعندئذ فلا معنى لادعاء البدعة.

هـ- الاحتفالات تشتمل على أمور محرمة

إن هذه الاحتفالات مشتملة على أمور محرمة في الغالب، كاختلاط النساء بالرجال، وقراءة المدائح مع الموسيقى والغناء (١) ٢٤.

يلاحظ عليه: أن هذا النوع من الاستدلال ينم عن قصور باع المستدل، وهذا يدل على أنه قد أعوزه الدليل، فأخذ يتمسك بالطحلب شأن الغريق المتمسك به.

فإن البحث في نفس مشروعية العمل بحد ذاتها، وأما الأمور

١- ابن الحاج، المدخل ٢: ٢.

ص: ٢٧

الجانبية العارضة عليه فلا- تكون مانعاً من الحكم بالجواز، وما ذكره لا- يختص بالاحتفال، بل كل عمل يجب أن يكون بعيداً عن المحرمات، فعلى المحتفلين أن يلتزموا بذلك، ويجعلوا مجالسهم مهبطاً للنور.

وفى الختام نركز على أمر وهو، أن الاستدلال على الجواز أو المنع بالأُمور الجانبية خروج عن الاستدلال الفقهي، فإن الحكم بالجواز والمنع ذاتاً يتوقف على كون الشيء بما هو هو جائزاً أو ممنوعاً، وأما الاستدلال على أحدهما بالأُمور الطارئة فليس استدلالاً صحيحاً. وهناك نكتة أخرى، وهي أن الاستدلال على الجواز بما جرت عليه سيرة العقلاء من إقامة الاحتفالات على عظمائهم قياس مع الفارق، لأن الاحتفالات الرائجة بين العقلاء من الأُمور العادية، والأصل فيها هو الحلية، وأما الاحتفال بمولد النبي فإنما هو احتفال ديني، وعمل شرعي، فلا يقاس بتلك الاحتفالات، بل لابد من طلب دليل شرعي على جوازه، وبذلك تقدر على القضاء بين أدلة الطرفين. نعم لا- يمكن أن ننكر أن ما يقيمه العقلاء من احتفال يؤثر في نفوسنا ويحفزنا للإقبال على الاحتفال بمولد النبي، وفي هذا الصدد يقول العلامة الأميني:

«لعل تجديد الذكرى بالمواليد والوفيات، والجري على مراسم النهضة الدينية، أو الشعبية العامة، والحوادث العالمية الاجتماعية، وما يقع من الطوارق المهمة في الطوائف والأحياء، بعد سنيتها، واتخاذ رأس كل سنة بتلك المناسبات أعياداً وأفراحاً، أو ماتماً وأحزاناً، وإقامة الحفل السار، أو التأبين، من الشعائر المطردة، والعادات الجارية منذ

ص: ٢٨

القدم، ودعمتها الطبيعة البشرية، وأسستها الفكرة الصالحة لدى الأمم الغابرة، عند كل أمة ونحلة، قبل الجاهلية وبعدها، وهلم جرا حتى اليوم.

هذه مراسم اليهود، والنصارى، والعرب، في أمسها ويومها، وفي الإسلام وقبلة، سجلها التاريخ في صفحاته. وكأن هذه السنة نزع إنسانية، تنبعث من عوامل الحب والعاطفة، وتسقى من منابع الحياة، وتتفرع على أصول التبجيل والتجليل، والتقدير والإعجاب، لرجال الدين والدنيا، وأفذاذ الملأ، وعظماء الأمة إحياء لذكراهم، وتخليداً لأسمائهم، وفيها فوائد تاريخية اجتماعية، ودروس أخلاقية ضافية راقية، لمستقبل الأجيال، وعظات وعبر، ودستور عملي ناجح للناشئة الجديدة، وتجارب واختبارات تولد حنكة الشعب، ولا تختص بجيل دون جيل، ولا بفئة دون فئة.

وإنما الأيام تقتبس نوراً وازدهاراً، وتتوسم بالكرامة والعظمة، وتكتسب سعداً ونحساً، وتتخذ صيغاً مما وقع فيها من الحوادث الهامة وقوارع الدهر ونوازلها...» (١) ٢٥

١- الأميني، سيرتنا وستتنا: ٣٨- ٣٩ ط الثانية.

المسألة الثانية: شد الرحال لزيارة قبر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله

إشارة

اتَّفَق المسلمون على جواز زيارة القبور، وخاصَّةً زيارة قبور الأنبياء والصالحين، إلّا ما حكى عن ابن سيرين والنخعي والشعبي، والنسبة إليهم غير ثابتة، وقد تضافرت الروايات على هذا الجواز وإنَّ النبيَّ زار قبر أمِّه فبكى وأبكى مَنْ حوله وقال: «استأذنتُ ربِّي في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنَّها تذكِّركم الموت» (١) ٢٦. وقال: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ... فإنَّها وتذكِّر الآخرة» (٢) ٢٧.

١- مسلم، الصحيح ٣: ٦٥ باب استئذان النبي ربه في زيارة قبر أمِّه.

٢- الترمذی، الصحيح، باب الجنائز ٤: ٢٧٤ المطبوع مع شرح ابن العربي المالکی. وقال بعد نقل هذا الحديث عن بريدة «حديث بريدة صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بزيارة القبور بأساً، وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق».

ص: ٣٠

ونقتصر من الروايات الكثيرة على هذا المقدار (١) ٢٨.

وقد روى أصحاب السنن كيفية زيارة النبي الأكرم لقبور البقيع، فلاحظ المصدر (٢) ٢٩.

وأما زيارة قبر النبي الأكرم فليس هناك أى خلاف بين المسلمين فى استحباب زيارته، وهذا محمد بن عبد الوهاب يقول: تَسُنُّ زيارة النبي صلى الله عليه وآله إلّا أنه لا يشد الرحال إلّا لزيارة المسجد والصلاة فيه (٣) ٣٠.

نعم ينسب إلى ابن تيمية التشكيك فى مندوبية زيارة النبي الأكرم، ولكن كلامه فى كتاب الرد على الاخوانى على خلاف ذلك (٤) ٣١.

حتى أن المقدسى (٥) ٣٢ صرح بأنه كان معتقداً بزيارة النبي الأكرم وقال:

قال رحمه الله (يعنى ابن تيمية) فى بعض مناسكه: «باب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله»:

إذا أشرف على مدينة النبي صلى الله عليه وآله قبل الحج أو بعده فليقل ما تقدّم، فإذا دخل استحَبَّ له أن يغتسل، - نص عليه الإمام أحمد-، فإذا دخل المسجد بدأ برجله اليمنى وقال: بسم الله والصلاة على رسول الله، اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك، ثم يأتى الروضة بين القبر والمنبر فيصلّى بها ويدعو بما شاء، ثم يأتى قبر النبي صلى الله عليه وآله فيستقبل جدار

١- تحسن مراجعة المصادر الآتية: ابن ماجه، السنن ١: ١١٤ ط الهنـدى، باب ما جاء فى زيارة القبور- أبو داود، الصحيح ٢: ١٩٥ كتاب الجنائز، باب زيارة القبور- مسلم، الصحيح ٤: ٧٣ كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، إلى غيرها من المصادر.

٢- النسائى، السنن ٤: ٧٦-٧٧ مضافاً إلى المصادر المتقدمة.

٣- الهدية السنية، الرسالة الثانية.

٤- لاحظ ابن تيمية، الرد على الاخوانى: ١٣.

٥- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى الحنبلى المقدسى.

ص: ٣١

القبر ولا- يمشه ولا- يقبله ويجعل القنديل الذى فى القبلة عند القبر على رأسه، ليكون قائماً وجاه النبي صلى الله عليه وآله ويقف متباعدًا، كما يقف لو ظهر فى حياته بخشوع وسكون، منكس الرأس، غاض الطرف، متحضرًا بقلبه جلاله موقفه، ثم يقول: السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه، السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين وقائد الغر المحجلين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنك رسول الله، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأمتك، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وعبدت الله حتى أتاك اليقين، فجزاك الله أفضل ما جزى نبيًا ورسولًا عن أمته. اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محموداً (١) ٣٣.

ولذلك لا نطيل الكلام فى إثبات استحباب زيارة قبر النبي الأكرم، ولعلنا نخصص بحثًا لبيان حكم مطلق الزيارة وبالأخص زيارة قبور الأنبياء والأولياء فى المستقبل، إنما كلامنا هنا هو التركيز على حكم شد الرحال لزيارة قبر النبي الأكرم، فقد رآه ابن تيمية ومن لف لفه أمرًا حرامًا، مستدلًا بحديث أبى هريرة، أنه صلى الله عليه وآله قال:

«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى».

وروى هذا الحديث بصورة أخرى وهى:

«إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد

١- الصارم المنكى فى الرد على السبكي، لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى الحنبلى المقدسى: ٧، ط ١ القاهرة، المطبعة الخيرية.

ص: ٣٢

إيليا».

وروى أيضاً بصورة ثالثة وهى:

«تشّد الرحال إلى ثلاثة مساجد...» (١) ٣٤.

أقول: إنّ رفع القناع عن وجه الحقيقة يتوقّف على دراسة أمرين:

الأوّل: ما يدل على استحباب السفر لزيارة قبره صلى الله عليه وآله.

الثانى: دراسة وتحليل الحديث الذى تمسك به ابن تيمية على تحريم السفر.

وإليك الكلام حولهما واحداً تلو الآخر:

ما يدلّ على استحباب السفر

يمكن الاستدلال على استحباب السفر بوجه كثيرة لكننا نقتصر على وجهين:

الأوّل: إطباق السلف والخلف على جواز السفر للزيارة، وهذا لا يمكن لأحد إنكاره، وقد استمرت السيرة قروناً عديدة، وممن أوضح

تلك السيرة، الفقيه السبكي بقوله:

«إنّ الناس لم يزالوا فى كلّ عام إذا قضوا الحج يتوجهون إلى زيارته صلى الله عليه وآله، ومنهم من يفعل ذلك قبل الحج، هكذا

شاهدناه وشاهده من قبلنا، وحكاها العلماء عن الأعصار القديمة، كما ذكرناه فى الباب الثالث، وذلك أمر لا يرتاب فيه، وكلّهم

يقصدون ذلك ويعرجون إليه، وإن لم

١- مسلم، الصحيح ٤: ١٢٦ كتاب الحج، باب لا تشّد الرحال- أبو داود، السنن ١: ٤٦٩ كتاب الحج- النسائي، السنن ٢: ٣٧- ٣٨

المطبوع مع شرح السيوطى.

ص: ٣٣

يكن طريقهم، ويقطعون فيه مسافة بعيدة وينفقون فيه الأموال، ويبدلون فيه المهج، معتقدين أنّ ذلك قربة وطاعة، وإطباق هذا الجمع العظيم من مشارق الأرض ومغاربها على ممّر السنين. وفيهم العلماء والصلحاء وغيرهم، يستحيل أن يكون خطأ، وكلّهم يفعلون ذلك على وجه التقرب به إلى الله عزّ وجلّ، ومن تأخر من المسلمين فأنما يتأخّر بعجز أو تعويق المقادير، مع تأسّفه عليه ووُدّه لو تيسّر له، ومن ادّعى أنّ هذا الجمع العظيم مجمعون على خطأ فهو المخطئ» (١) ٣٥.

إنّ جريان السيرة على السفر في القرون الماضية بلغ في الوضوح ما لم يستطيع أحد أن ينكره، حتى أنّ الحنبلي المقدسى الذى أفرد كتاباً في الردّ على السبكي لم يتعرّض للسيرة وما تحدّث عنها بكلمة، مع أنّه كان بصدد نقد الكتاب. ولكي تتضح حال السيرة نذكر نصوصاً عن بعض العلماء:

١- قال أبو الحسن الماوردى (ت / ٤٥٠): «فإذا عاد (ولى الحاج) سار به على طريق المدينة، لزيارة قبر رسول الله، ليجمع لهم بين حجّ بيت الله عزّ وجلّ وزيارة قبر رسول الله، رعاية لحرمة وقياماً بحقوق طاعته، وذلك وإن لم يكن من فروض الحج فهو من مندوبات الشرع المستحبّة وعبادات الحجاج المستحبّة» (٢) ٣٦.

٢- قال ابن الحاج محمد بن محمد العبدري القيروانى المالكي (ت / ٧٣٧): «وأما عظيم جناب الأنبياء والرسل، صلوات الله وسلامه

١- الامام تقي الدين السبكي، شفاء السقام في زيارة خير الأنام: ١٠٠.

٢- أبو الحسن الماوردى، الأحكام السلطانية: ١٠٥.

ص: ٣٤

عليهم أجمعين، فيأتي إليهم الزائر، ويتعين عليه قصدهم من الأماكن البعيدة، فإذا جاء إليهم وإلى مشاهدتهم بعين قلبه لا بعين بصره لأنهم لا يبلون ولا يتغيرون ... إلى آخر ما ذكره» (١/٣٧).

٣- قال شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت/ ٩٢٥) في ما يستحب لمن حج: «ثم يزور قبر النبي ويسلم عليه وعلى صاحبيه بالمدينة المشرفة» (٢/٣٨).

إلى غير ذلك من النصوص الواردة حول استحباب السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله الحاكية عن تطابق الأمة على السفر.

٤- قال الشيخ علاء الدين الحصكفي الحنفي في آخر كتاب الحج: «وزيارة قبره صلى الله عليه وآله مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة، ويبدأ بالحج لو كان فرضاً، ويُخَيَّر لو كان نفلاً، ما لم يمر به فيبدأ بزيارته لا محالة، ولينوى معه زيارة مسجده» (٣/٣٩).

٥- وقد نقل أنه لما صالح عمر بن الخطاب أهل بيت المقدس جاءه كعب الأخبار فأسلم ففرح به فقال عمر له: هل لك أن تسير معي إلى المدينة. وتزور قبره وتتمتع بزيارته؟ قال: نعم (٤/٤٠).

٦- وقد تضافر النقل على أن بلاً بعد ما نزل الشام وأقام بها، شد الرحال لزيارة قبر النبي الأكرم، قال جمال الدين المزي: أنه لم يؤذن

١- ابن الحاج، المدخل ١: ٢٥٧ فصل زيارة القبور.

٢- اسنى المطالب في شرح روض الطالب ١: ٥٠١.

٣- الحنفي المفتي بدمشق (ت/ ١٠٨٨)، الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، آخر كتاب الحج.

٤- الزرقاني المالكي المصري، شرح المواهب ٨: ٢٩٩.

ص: ٣٥

لأحد بعد النبي إلّا مرّة واحدة في قدمه قدمها لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وطلب من الصحابة ذلك، فأذن ولم يتمّ الأذان (١) ٤١.

الثاني: انّ مقدمة المستحبّ مستحبّة

إذا كانت زيارة النبي الأكرم أمراً مندوباً ولم تخصّص الزيارة لمن كان مقيماً في المدينة ونزلياً فيها، فلم لا تكون مقدّماتها مستحبّة، إذ من القواعد: انّ وسيلة القرية قرب، وقد وردت روايات على مشروعيتها تلك القاعدة.

يقول السبكي في هذا الصدد:

قال صلى الله عليه وآله: ألا أدلّكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط فذلكم الربا» رواه مسلم (٢) ٤٢.

والخطى إلى المساجد إنما شرفت لكونها وسيلة إلى عبادة.

وقال صلى الله عليه وآله: «إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى المسجد، لا تخرجه إلّا الصلاة، لم يخط خطوة إلّا رفعت له بها درجة وحُطّ عنه بها خطيئة»، رواه البخاري ومسلم (٣) ٤٣.

١- جمال الدين المزي، تهذيب الكمال ٤: ٢٨٦- ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق ٥: ٣٦٥.

٢- ورواه الامام مالك، وأحمد، والترمذي، والنسائي.

٣- ورواه أبو داود البيهقي، وفيه زيادات، وكذلك الطبراني، والحاكم.

ص: ٣٦

وقال صلى الله عليه وآله: «أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشي» رواه البخاري ومسلم (١) ٤٤.

وقال رجل: ما يسرنى أن منزلي إلى جنب المسجد، أتى أريد أن يكتب لى ممشاي إلى المسجد ورجوعى إذا رجعت إلى أهلى، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «قد جمع الله لك ذلك كله» رواه مسلم.

وقال جابر: كانت ديارنا نائية عن المسجد، فأردنا أن نبيع بيوتنا فنقرب من المسجد، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «إن لكم بكل خطوة درجة» رواه مسلم.

وقال صلى الله عليه وآله: «من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله، ليقضى فريضة من فرائض الله كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة» رواه مسلم.

وقال صلى الله عليه وآله: «من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزلاً كلما غدا أو راح» رواه البخاري ومسلم والامام أحمد (٢) ٤٥.

هذا كله ما ذكره السبكي في مقدمة المستحب، وقال بالملازمة بين استحباب ذى المقدمة ومقدمته.

ولو قلنا بعدم الملازمة بين الاستحبابين، ولكن لا- محيص عن عدم التضاد بين الحكمين، إذ كيف يمكن أن تكون الزيارة مستحبة للنائي ويكون السفر حراماً، فلا محيص عن كونه مباحاً لا حراماً.

١- ورواه ابن ماجه.

٢- السبكي، شفاء السقام، باب فى كون السفر إليه قرينة: ١٠٢، ولكلامه صلة فمن أراد فليراجع إليه فإنه مُمتنع.

ص: ٣٧

هذا كله حول دليل القائل بجواز شد الرحال.

دراسة دليل القائل بالتحريم

ليس للقائل بالتحريم إلهادليل واحد وهو ما عرفت من رواية أبي هريرة، وقد نقلت بصور مختلفه قد عرفتها، والمناسب لما يرومه المستدل الصورة التالية.

«لا تشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى» فتحليل الحديث يتوقف على تعيين المستثنى منه، وهو لا يخلو من صورتين:

١- لا تشد إلى مسجد من المساجد إلّا إلى ثلاثة مساجد

٢- لا تشد إلى مكان من الأمكنة إلّا إلى ثلاثة مساجد

فلو كانت الأولى كما هو الظاهر، كان معنى الحديث عدم شد الرحال إلى أى مسجد من المساجد سوى المساجد الثلاثة، ولا يعنى عدم شد الرحال إلى أى مكان من الأمكنة إذا لم يكن المقصود مسجداً.

فالحديث يكون غير متعرض لشد الرحال لزيارة الأنبياء والأئمة الطاهرين والصالحين، لأن موضوع الحديث إثباتاً ونفيّاً هو المساجد، وأما غير ذلك فليس داخلاً فيه، فالاستدلال به على تحريم شد الرحال الى غير المساجد، باطل.

وأما الصورة الثانية، فلا يمكن الأخذ بها، إذ يلزم منها كون جميع السفرات محرمة سواء كان السفر لأجل زيارة المسجد أو غيره من الأمكنة، وهذا لا يلتزم به أحد من الفقهاء.

ص: ٣٨

ثم إن النهي عن شد الرحال إلى أى مسجد غير المساجد الثلاثة ليس نهياً تحريمياً، وإنما هو إرشاد إلى عدم الجدوى في سفر كهذا، وذلك لأن المساجد الأخرى لا تختلف من حيث الفضيلة، فالمساجد الجامعة كلها متساوية في الفضيلة، فمن العبث ترك الصلاة في جامع هذا البلد والسفر إلى جامع بلد آخر مع أنّهما متماثلان.

وفي هذا الصدد يقول الغزالي: «القسم الثاني، وهو أن يسافر لأجل العبادة إمّا لحجّ أو جهاد .. ويدخل في جملة: زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وزيارة قبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والأولياء، وكلّ من يتبرّك بمشاهدته في حياته يتبرّك بزيارته بعد وفاته، ويجوز شدّ الرحال لهذا الغرض، ولا يمنع من هذا قوله صلى الله عليه وآله: «لا تشدّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد: مسجدى هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى». لأنّ ذلك في المساجد، فإنّها متماثلة (في الفضيلة) بعد هذه المساجد، وإلّا فلا فرق بين زيارة قبور الأنبياء والأولياء والعلماء في أصل الفضل، وإن كان التفاوت في الدرجات تفاوتاً عظيماً بحسب اختلاف درجاتهم عند الله» (١) ٤٦.

يقول الدكتور عبد الملك السعدى: «إنّ النهي عن شدّ الرحال إلى المساجد الأخرى لأجل أنّ فيه إتعاب النفس دون جدوى أو زيادة ثواب، لأنّ في الثواب سواء بخلاف الثلاثة، لأنّ العبادة في مسجد الحرام بمائة ألف، وفي المسجد النبوى بألف، وفي مسجد الأقصى

١- الغزالي، احياء علوم الدين ٢: ٢٤٧، كتاب آداب السفر، ط دار المعرفة بيروت.

ص: ٣٩

بخمسمائة، فزيادة الثواب تحبب السفر إليها، وهي غير موجودة في بقية المساجد» (١) ٤٧. والدليل على أن السفر لغير هذه المساجد ليس أمراً محرماً ما رواه أصحاب الصحاح والسنن: «كان رسول الله يأتي مسجد قباء راكباً وماشيّاً فيصلّي فيه ركعتين» (٢) ٤٨. ولعل استمرار النبي على هذا العمل كان مقترباً لمصلحة تدفعه إلى السفر إلى قباء والصلاة فيه، مع كون الصلاة فيه أقل ثواباً من الثواب في مسجده.

دراسة النهي عن شد الرحال

إنّ لابن تيمية في المقام كلمة تنطوي على مغالطة واضحة، إذ مع أنّه قدّر المستثنى منه في الحديث لفظ المساجد إلّا أنّه استدلّ على منع شد الرحال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين بمدلوله، أي بالقياس الأولي، فقال في الفتاوى: «فإذا كان السفر إلى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع باتفاق الأئمة الأربعة بل قد نهى عنه الرسول صلى الله عليه وآله فكيف بالسفر إلى بيوت المخلوقين الذين تتخذ قبورهم مساجد، وأوثاناً وأعياداً، ويشرك بها، وتدعى من دون الله، حتى أنّ كثيراً من معلميها يُفضّل الحج إليها على

١- الدكتور عبد الملك السعدى، البدعة: ٦٠.

٢- مسلم، الصحيح ٣: ١٨٤- البخارى، الصحيح ٢: ٧٦- النسائي، السنن المطبوع مع شرح السيوطى ٢: ٣٧.

ص: ٤٠

الحج إلى بيت الله» (١) ٤٩.

ولو صحَّ ذلك النقل من ابن تيمية ففي كلامه أو هام شتى وإليك بيانها:

١- قال: «إذا كان السفر إلى بيوت الله غير الثلاثة ليس بمشروع».

يلاحظ عليه: من أين وقف على أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة محرم، وقد عرفت أن النهي ليس تحريماً مولوياً وإنما هو إرشاد إلى عدم الجدوى، ولأجل ذلك لو ترتب على السفر مصلحة لجاز، كما عرفت من سفر النبي إلى مسجد قباء مراراً.

٢- نسب عدم المشروعية إلى الأئمة الأربعة، إلّا أننا لم نجد نصاً منهم على التحريم، ووجود الحديث في الصحاح لا يدلّ على أنّهم فسروا الحديث بنفس ما فسّر به ابن تيمية، ولا يخفى على الأئمة ظهور الحديث في الدلالة على عدم الجدوى، لا كون العمل محرماً.

٣- إنَّ عدم جواز السفر إلى غير المساجد الثلاثة لا يكون دليلاً على عدم جوازه إلى «بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه» (٢) ٥٠، إذ لا ملازمة بينهما، لأنّه لا يترتب على السفر في غير مورد الثلاثة أيّة فائدة سوى تحمّل عناء السفر، وقد عرفت أن فضيلة أي جامع في بلد هي نفسها في البلد الآخر، وليس اكتساب الثواب متوقفاً على السفر، وهذا بخلاف المقام، فإنّ درك فضيلة قبر النبي يتوقف على السفر، ولا يدرك بدونه.

١- ابن تيمية، الفتاوى كما في كتاب البدعة للدكتور عبد الملك السعدي.

٢- مقتبس من سورة النور: الآية ٣٦.

ص: ٤١

٤- يقول: «إنّ المسلمين يتخذون قبور الأنبياء أوثاناً وأعياداً ويشرك بها» .. كبرت كلمة تخرج من أفواههم، أفمن يشهد كل يوم بأنّ محمداً عبده ورسوله، ويكرمه ويعظمه لأنّه سفير التوحيد ومبلغه، - أفهل - يمكن أن يتخذ قبره وثناً.

٥- يقول: «تدعى من دون الله» .. من المعلوم أنّ عبادة الغير حرام، لا مطلق دعوته، فعامة المسلمين حتى ابن تيمية يقول في صلاته: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته». والمراد من قوله سبحانه: «وَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» (الجن / ١٨): لا تعبدوا مع الله أحداً. قال سبحانه:

«ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» (غافر / ٦٠) فسمي سبحانه دعوته: عبادة. فإذا الدعوة على قسمين: دعوة عبادية إذا كان معتقداً بالوحيه المدعو، بنحو من الأنحاء، ودعوة غير عبادية إذا دعاه على أنّه عبد من عباده الصالحين، يستجاب دعاؤه عند الله. والدعوة بهذا النوع تؤكد التوحيد.

٦- نقل: أنّ بعض المسلمين يفضّل السفر إلى تلك الأماكن على الحجّ إلى بيت الله، لكنّها فريه بلا مريه، وليس على وجه البسيطة مسلم واع يعتقد بهذا ويعمل به.

٧- لو كان السفر إلى زيارة القبور أمراً محرّماً فلماذا شدّ النبي الرحال لزيارة قبر أمّه بالأبواء، وهي منطقة بين مكّة والمدينه، أفصار النبي بهذا- والعياذ بالله- مشركاً، أو أنّ الرواية التي أطبق المحدثون على نقلها مكذوبة؟ والله لا هذا ولا ذاك دائماً.

٨- إنّ ما ذكره من أسباب المنع تتحقّق للمجاور للقبر بدون شدّ

ص: ٤٢

الرحال، فاللازم منع ارتكاب المحرمات عند قبره لا منع السفر إليه.

٩- إن احتمال أن المراد من زيارة القبور هو زيارة جميع القبور بدون تخصيص لزيارة قبر مشخص، احتمال ساقط، وذلك لأن «ال» «الجنسية» إذا دخلت على الجمع أبطلت جمعيتها وصار المراد بالمدخول أى فرد يتحقق به جنس القبر، ويستوى فى ذلك المفرد والجمع.

١٠- كيف يقال ذلك مع أن السيدة عائشة- رضى الله عنها- كانت تزور قبر أخيها عبد الرحمن بخصوصه (١) ٥١، حتى أن النبى يخص بعض القبور بالزيارة، وقد وضع حجرات على قبر أخيه من الرضاة عثمان بن مظعون، وقال: «لتعرف بها قبر أخى». ومعلوم أنه لا تترتب على التعرف فائدة سوى زيارته.

١- ابن قدامى المغنى ٢: ٢٧٠.

ص: ٤٣

المسألة الثالثة: القبض بين البدعة والسنة**إشارة**

إن قبض اليد اليسرى باليمنى ممّا اشتهر ندبه بين فقهاء أهل السنة.

فقال الحنفية: إنّ التكتّف مسنون وليس بواجب، والأفضل للرجل أن يضع باطن كفّه اليمنى على ظاهر كفّه اليسرى تحت سُرّته، وللمرأة أن تضع يديها على صدرها.

وقالت الشافعية: يُسنّ للرجل والمرأة، والأفضل وضع باطن يمينه على ظهر يسراه تحت الصدر وفوق السرة ممّا يلي الجانب الأيسر.

وقالت الحنابلة: أنّه سنّه، والأفضل أن يضع باطن يمينه على ظاهر يسراه، ويجعلها تحت السرة.

ص: ٤٤

وشدّت عنهم المالكية فقالوا: يُندب إسدالُ اليدين في الصلاة الفرض، وقالت به جماعة أيضاً قبلهم، منهم: عبد الله بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وعطاء، وابن جريج، والنخعي، والحسن البصري، وابن سيرين، وجماعة من الفقهاء. والمنقول عن الإمام الأوزاعي التخيير بين القبض والسدل (١) ٥٢.

وأما الشيعة الإمامية، فالمشهور أنه حرام ومبطل، وشدّ منهم من قال بأنه مكروه، كالحلي في الكافي (٢) ٥٣. ومع أنّ غير المالكية من المذاهب الأربعة قد تصوبوا وتصعدوا في المسألة، لكن ليس لهم دليل مقنع على جوازه في الصلاة، فضلاً عن كونه مندوباً، بل يمكن أن يقال: إنّ الدليل على خلافهم، والروايات البيانية عن الفريقين التي تبين صلاة الرسول خالية عن القبض، ولا يمكن للنبي الأكرم أن يترك المندوب طيلة حياته أو أكثرها، واليك نموذجين من هذه الروايات: أحدهما من طريق أهل السنة، والآخر من طريق الشيعة الإمامية، وكلاهما يبينان كيفية صلاة النبي، وليست فيهما أية إشارة على القبض فضلاً عن كفيته.

أ- حديث أبي حميد الساعدي

روى حديث أبي حميد الساعدي غير واحد من المحدثين،

١- محمد جواد مغنّية، الفقه على المذاهب الخمسة: ١١٠- ولاحظ رسالته مختصرة في السدل للدكتور عبد الحميد: ٥.

٢- النجفي، جواهر الكلام ١١: ١٥-١٦.

ص: ٤٥

ونحن نذكر بنص البيهقي، قال: أخبرنا أبو علي عبد الله الحافظ:

فقال أبو حميد الساعدي: أنا أعملكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، قالوا:

لِمَ، ما كنت أكثرنا له تبعاً، ولا أقدمنا له صحبة؟! قال: بلى، قالوا: فأعرض علينا، فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يكبر حتى يقر كل عضو منه في موضعه معتدلاً، ثم يقرأ، ثم يكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع، ثم يرفع رأسه، فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يهوى إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبه، ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد، ثم يعود، ثم يرفع فيقول: الله أكبر، ثم يثني برجله فيقعد عليها معتدلاً حتى رجع أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً، ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، كما فعل أو كبر عند افتتاح صلاته، ثم يصنع من ذلك في بقيته صلاته، حتى إذا كان في السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه الأيسر، فقالوا جميعاً: صدق هكذا كان يصلي رسول الله صلى الله عليه وآله (١) ٥٤.

والذي يوضح صحه الاحتجاج الأمور التالية:

١- البيهقي، السنن ٢: ٧٢-٧٣، ١٠١-١٠٢ / أبو داود، باب افتتاح الصلاة، الحديث ٧٣٠-٧٣٦- الترمذي ٢: ٩٨ باب صفه الصلاة.

ص: ٤٦

- ١- تصديق أكابر الصحابة (١) ٥٥ وبهذا العدد لأبي حميد يدل على قوة الحديث، وترجيحه على غيره من الأدلة.
 - ٢- أنه وصف الفرائض والسنن والمندوبات ولم يذكر القبض، ولم ينكروا عليه، أو يذكروا خلافه، وكانوا حريصين على ذلك، لأنهم لم يسلّموا له أول الأمر أنه أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، بل قالوا جميعاً: صدقت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي، ومن البعيد جداً نسيانهم وهم عشرة، وفي مجال المذاكرة.
 - ٣- الأصل في وضع الدين هو الإرسال، لأنه الطبيعي فدل الحديث عليه.
 - ٤- لا يقال إن هذا الحديث عام وقد خصصته أحاديث القبض، لأنه وصف وعدد جميع الفرائض والسنن والمندوبات وكامل هيئة الصلاة، وهو في معرض التعليم والبيان، والحذف فيه خيانة، وهذا بعيد عنه وعنهم.
 - ٥- روى بعض من حضر من الصحابة أحاديث القبض، فلم يعترض، فدل على أن القبض منسوخ، أو على أقل أحواله بأنه جائز للاعتماد لمن طول في صلاته، وليس من سنن الصلاة، ولا من مندوباتها، كما هو مذهب الليث بن سعد، والأوزاعي، ومالك (٢) ٥٦.
- هذا هو الحديث الذي قام ببيان كيفية صلاة النبي، وقد روى عن

١- منهم أبو هريرة، وسهل الساعدي، وأبو أسيد الساعدي، وأبو قتادة الحارث بن ربعي، ومحمد بن مسلمة.

٢- الدكتور عبد الحميد، رسالته مختصرة في السدل: ١١.

ص: ٤٧

طريق أهل السنة، وقد عرفت وجه الدلالة، وإليك ما رواه الشيعة الإمامية.

ب- حديث حماد بن عيسى

روى حماد بن عيسى عن الإمام الصادق عليه السلام قال، قال: «ما أقبح بالرجل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة؟»، قال حماد: فأصابني في نفسي الذل، فقلت: جعلت فداك فعلمني الصلاة، فقام أبو عبد الله مستقبل القبلة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه، قد ضم أصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما ثلاثة أصابع مفرجات، واستقبل بأصابع رجليه جميعاً لم يحرفهما عن القبلة بخشوع واستكانة، فقال: الله أكبر، ثم قرأ الحمد بترتيل، وقل هو الله أحد، ثم صبر هنيئاً بقدر ما تنفس وهو قائم، ثم قال: الله أكبر، وهو قائم، ثم ركع وملاً كفيه من ركبتيه مفرجات، وردّ ركبتيه إلى خلفه حتى استوى ظهره، حتى لو صبّ عليه قطرة ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره وتردّ ركبتيه إلى خلفه، ونصب عنقه، وغمض عينيه ثم سبّح ثلاثاً بترتيل وقال: سبحان ربّي العظيم وبحمده، ثم استوى قائماً، فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم، ورفع يديه حيال وجهه، وسجد، ووضع يديه إلى الأرض قبل ركبتيه فقال:

سبحان ربّي الأعلى وبحمده ثلاث مرّات، ولم يضع شيئاً من بدنه على شيء منه، وسجد على ثمانية أعظم: الجبهة، والكفين، وعيني الركبتين، وأنامل إبهامي الرجلين، والأنف، فهذه السبعة فرض، ووضع الأنف

ص: ٤٨

على الأرض سنّة، وهو الإرغام، ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال: الله أكبر، ثم قعد على جانبه الأيسر، ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، وقال: استغفر الله ربي وأتوب إليه، ثم كبر وهو جالس وسجد الثانية وقال: كما قال في الأولى ولم يستعن بشيء من بدنه على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان مجتّحاً، ولم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا. ثم قال: «يا حمّاد هكذا صلّ، ولا تلتفت، ولا تعبت يديك وأصابعك، ولا تنزق عن يمينك ولا عن يسارك ولا بين يديك» (١) ٥٧.

تري أنّ الروايتين بصدّد بيان كيفية الصلاة المفروضة على الناس، وليست فيهما أيّة إشارة إلى القبض بأقسامه المختلفة، فلو كان سنّة لما تركه الإمام في بيانه، وهو بعمله يجيّد لنا صلاة الرسول، لأنّه أخذها عن أبيه الإمام الباقر، وهو عن أبيه عن آبائه، عن أمير المؤمنين، عن الرسول الأعظم - صلوات الله عليهم أجمعين - فيكون القبض بدعة، لأنّه إدخال شيء في الشريعة وهو ليس منه.

ثم إنّ للقاتل بالقبض أدلّة نأتى على دراستها:

إنّ مجموع ما يمكن الاستدلال به على أنّ القبض سنّة في الصلاة لا يعدو عن مرويات ثلاثة:

١- حديث سهل بن سعد. رواه البخارى.

٢- حديث وائل بن حجر. رواه مسلم و نقله البيهقي بأسانيد ثلاثة.

١- الحرّ العاملى، الوسائل الجزء ٤، الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة، الحديث ١- ولاحظ الباب ١٧، الحديث ١ و ٢.

ص: ٤٩

٣- حديث عبد الله بن مسعود. رواه البيهقي في سننه.
وإليك دراسته كلّ حديث:

أ- حديث سهل بن سعد

روى البخارى عن أبى حازم، عن سهل بن سعد، قال: «كان الناس يُؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة» قال أبو حازم: لا أعلمه إلّا يُسمى ذلك إلى النبى صلى الله عليه وآله (١) ٥٨. قال إسماعيل (٢) ٥٩: يُسمى ذلك ولم يقل ينمى. والرواية متكفلة لبيان كيفية القبض إلّا أنّ الكلام فى دلالتها بعد تسليم سندها. لكنها لا تدلّ عليه بوجهين: أولاً: لو كان النبى الأكرم هو الأمر بالقبض فما معنى قوله: «كان الناس يؤمرون»؟ أو ما كان الصحيح عندئذ أن يقول: كان النبى يأمر؟ أو ليس هذا دليلاً على أنّ الحكم نجم بعد ارتحال النبى الأكرم، حيث إنّ الخلفاء وأمرأهم كانوا يأمرون الناس بالقبض بتخيّل أنّه أقرب للخشوع؟ ولأجله عقد البخارى بعده باباً باسم باب الخشوع. قال ابن حجر: حكمه فى هذه الهيئة أنّه صفة السائل الدليل، وهو أَمْنَع عن العبث، وأقرب إلى الخشوع، كان البخارى قد لاحظ ذلك وعقّب به باب الخشوع.

- ١- ابن حجر، فتح البارى فى شرح صحيح البخارى ٢: ٢٢٤، باب وضع اليمنى على اليسرى - ورواه البيهقي فى السنن الكبرى ٢: ٢٨، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة.
- ٢- المراد: إسماعيل بن أبى أويس شيخ البخارى كما جزم به الحميدى. لاحظ فتح البارى ٥: ٣٢٥.

ص: ٥٠

وثانياً: إنَّ في ذيل السند ما يؤيد أنَّه كان من عمل الآمرين، لا الرسول الأكرم نفسه حيث قال: قال إسماعيل: «لا أعلمه إلَّا يُنمى ذلك إلى النبي» بناءً على قراءة الفعل بصيغته المجهول.

ومعناه أنَّه لا يعلم كونه أمراً مسنوناً في الصلاة، غير أنَّه يُعزى وينسب إلى النبي، فيكون ما يرويه سهل بن سعد مرفوعاً.

قال ابن حجر: ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى يُنميه، فمراده: يرفع ذلك إلى النبي (١) ٦٠.

هذا كله إذا قرأناه بصيغته المجهول، وأمَّا إذا قرأناه بصيغته المعلوم، فمعناه أنَّ سهلاً ينسب ذلك إلى النبي، فعلى فرض صحَّة القراءة وخروجه بذلك من الإرسال والرفع، يكون قوله: «لا أعلمه إلَّا...» معرباً عن ضعف النسبة، وأنَّه سمعه عن رجل آخر ولم يسم.

ب- حديث وائل بن حجر

وقد روى هذا الحديث بصور:

١- روى مسلم، عن وائل بن حجر: أنَّه رأى النبي رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر، ثمَّ التحف بثوبه، ثمَّ وضع يده اليمنى على اليسرى، فلمَّا أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثمَّ رفعهما، ثمَّ كبر فركع... (٢) ٦١.

١- المصدر السابق، هامش رقم ١.

٢- مسلم، الصحيح ١: ٣٨٢، الباب ١٥ من كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى، وفي سند الحديث «همام» ولو كان المقصود، هو همام بن يحيى فقد قال ابن عمار فيه: كان يحيى القطان لا يعأب «همام» وقال عمر بن شبيب: حدَّثنا عفان قال: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه. وقال أبو حاتم: ثقة في حفظه. لاحظ هدى السارى ١: ٤٤٩.

ص: ٥١

والاحتجاج بالحديث احتجاج بفعل النبي وهو متوقف على تمام دلالته على ذلك، لأن ظاهر الحديث أن النبي جمع أطراف ثوبه فغطى صدره به، ووضع يده اليمنى على اليسرى، أما هل فعل ذلك لكونه أمراً مسنوناً في الصلاة، أو فعله لئلا يسترخي الثوب بل يلصق بالبدن ليقى به نفسه من البرد؟ والفعل أمر مجهول العنوان، لا يكون حجة إلا إذا علم أنه فعل به لكونه مسنوناً. ثم إن النبي الأكرم صلى مع المهاجرين والأنصار أزيد من عشر سنوات، فلو كان ذلك ثابتاً من النبي لكثير النقل وذاع، ولما انحصر نقله بوائل بن حجر، مع ما في نقله من الاحتمالين.

نعم روى بصورة أخرى ليس فيه قوله: «ثم التحف بثوبه» وإليك صورته:

٢- روى البيهقي بسنده عن موسى بن عمير: حدثني علقمة بن وائل، عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا قام في الصلاة قبض على شماله بيمينه، ورأيت علقمة يفعل (١) ٦٢.

وبما أنه إذا دار الأمر بين الزيادة والنقيصة فالثانية هي المتعين، فيلاحظ على الرواية بما لوحظ على الأولى، وهو أن وجه الفعل غير معلوم فيها. فلو كان النبي مقيماً على هذا العمل، لاشتهر بين الناس، مع أن قوله: «ورأيت علقمة يفعل» يعرب عن أن الراوى تعرّف على السنّة من طريقه.

١- سنن البيهقي ٢: ٢٨، وفي سند الحديث عبد الله بن جعفر، فلو كان هو ابن نجيج قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وكان وكيع إذا أتى على حديثه جزّ عليه، متفق على ضعفه. لاحظ دلائل الصدق للشيخ محمد حسن المظفر ١: ٨٧.

ص: ٥٢

٣- رواه البيهقي أيضاً بسند آخر عن وائل بن حجر (١) ٦٣ ويظهر الإشكال فيه بنفس ما ذكرناه في السابق.

ج- حديث عبد الله بن مسعود

روى البيهقي مسنداً عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه كان يصلى فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله فوضع يده اليمنى على اليسرى (٢) ٦٤.

يلاحظ عليه: مضافاً إلى أنه من البعيد أن لا يعرف مثل عبد الله بن مسعود ذلك الصحابي الجليل ما هو المسنون في الصلاة مع أنه من السابقين في الإسلام: أن في السند هشيم بن بشير وهو مشهور بالتدليس (٣) ٦٥.

ولأجل ذلك نرى أن أئمة أهل البيت كانوا يتحرّزون عنه، ويرونه أنه من صنع المجوس أمام الملك.

روى محمد بن مسلم عن الصادق أو الباقر عليه السلام قال: قلت له:

الرجل يضع يده في الصلاة- وحكى- اليمنى على اليسرى؟ فقال: ذلك التكفير، لا يفعل.

وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: وعليك بالإقبال على صلاتك، ولا تكفر، فإنما يصنع ذلك المجوس.

وروى الصدوق بإسناده عن عليّ عليه السلام أنه قال: وعليك بالإقبال

١- المصدر نفسه وفي سنده عبد الله بن رجاء. قال عمرو بن علي الفلاس: كان كثير الخلط والتصحيف، ليس بحجة. لاحظ هدى السارى ١: ٤٣٧.

٢- سنن البيهقي ٢: ٢٨، باب وضع اليد اليمنى على اليسرى.

٣- هدى السارى ١: ٤٤٩.

ص: ٥٣

على صلاتك، ولا تكفر فإنما يصنع ذلك المجوس.

وروى الصدوق بإسناده عن علي عليه السلام أنه قال: لا يجمع المسلم يديه في صلاته، وهو قائم بين يدي الله عز وجل، يتشبه بأهل الكفر - يعني المجوس - (١) ٦٦.

وفي الختام نلفت نظر القارئ إلى كلمة صدرت من الدكتور علي السالوس: فهو بعدما نقل آراء فقهاء الفريقين، وصف القائمين بالتحريم والإبطال بقوله: «وأولئك الذين ذهبوا إلى التحريم والإبطال، أو التحريم فقط، يمثلون التعصب المذهبي وحب الخلاف، تفريقاً بين المسلمين» (٢) ٦٧.

ما ذنب الشيعة إذا هداهم الاجتهاد والفحص في الكتاب والسنة إلى أن القبض أمر حدث بعد النبي الأكرم، وكان الناس يؤمرون بذلك أيام الخلفاء، فمن زعم أنه جزء من الصلاة فرضاً أو استحباباً، فقد أحدث في الدين ما ليس منه، أفهل جزاء من اجتهد أن يرمى بالتعصب المذهبي وحب الخلاف؟!

ولو صح ذلك، فهل يمكن توصيف الإمام مالك به؟ لأنه كان يكره القبض مطلقاً، أو في الفرض، أفهل يصح رمي إمام دار الهجرة بأنه كان يحب الخلاف؟

أجل، لماذا يا ترى لا يكون عدم الإرسال ممثلاً للتعصب المذهبي وحب الخلاف بين المسلمين؟!

١- الحر العاملي، الوسائل ٤: الباب ١٥ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ١ و ٢ و ٧.

٢- فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة: ١٨٣.

ص: ٥٤

المسألة الرابعة: صلاة الضحى**إشارة**

صلاة الضحى من النوافل الرواتب المشهورة في كتب الفقه والحديث لأهل السنّة وإن كانت مجهولة ومتروكة عند الكثير من عامّتهم. ويمكننا في هذه العجالة أن نلقى نظرة خاطفة على ما يتعلّق بصلاة الضحى من قبيل: حكمها وأقوال الفقهاء حولها، ووقتها، وعدد ركعاتها، وأدلتهم على مشروعيتها، ونظر فقهاء الشيعة حولها.

ما هو حكمها؟

صلاة الضحى على المشهور عندهم سنّة، كما عليه الحنابلة والحنفية والشافعية. وفي مقابل المشهور هناك أقوال أخرى، وهي:

ص: ٥٥

- ١- أنها مندوبة (١) ٦٨- كما عليه المالكية- فيستحب المداومة عليها.
- ٢- لا تستحب أصلاً.
- ٣- يستحب فعلها تارة وتركها أخرى، فلا يستحب المداومة عليها.
- ٤- تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت.
- ٥- لا تشرع إلّا بسبب مثل الشكر وغيره.
- ٦- أنها بدعة (٢) ٦٩.

متى وقتها؟

ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح، إلى زوالها، والأفضل أن يبدأها بعد ربع النهار. وعبر عن وقتها بهذه العبارة أيضاً: وأفضل وقتها إذا علت الشمس واشتد حرّها، ويمتدّ وقتها إلى زوال الشمس، وأولّه حين تبيضّ الشمس (٣) ٧٠.

كم عدد ركعاتها؟

أقلّها ركعتان وأكثرها ثمان، وقيل اثنتا عشرة ركعة، وقال

- ١- يفرق بين المسنون والمندوب، بأنّ الأول هو ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء الراشدون والثاني هو ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله ولم يواظب عليه. (الفقه على المذاهب الخمسة، للشيخ محمد جواد مغنّية: ٧٨).
- ٢- راجع: الشرح الكبير على المغنّية، شمس الدين ابن قدامى المقدسى ١: ٧٧٥- والفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري ١: ٣٣٢- وفقه السنة، السيد سابق ١: ١٨٥- وزاد المعاد لابن قيم الجوزية ١: ١١٦- / ١١٩- ونيل الأوطار للشوكاني ٣: ٦٢.
- ٣- راجع: الشرح الكبير على المغنّية، شمس الدين ابن قدامى المقدسى ١: ٧٧٥- والفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري ١: ٣٣٢- وفقه السنة، السيد سابق ١: ١٨٥- وزاد المعاد لابن قيم الجوزية ١: ١١٦- / ١١٩- ونيل الأوطار للشوكاني ٣: ٦٢.

ص: ٥٦

الحنيفية: أكثرها ست عشرة، وذهب بعض الشافعية والطبري إلى أنه لا حد لأكثرها. وقالوا بأنه يكره أن يصلّى في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمه واحدة (١) ٧١.

أدلتها؟

لا دليل لهم على مشروعيتها إلّا لمجموعة أحاديث وردت في مجاميعهم الحديثية. ولكن بعد التمحيص والتنقيب يتجلى عدم نهوضها للحجية على ذلك. لأنّها إمّا مجملّة تقصر دلالتها عن الإثبات، وإمّا مروية عن طرق لا يصح الاحتجاج بها، مضافاً إلى معارضتها بأحاديث نافية للمشروعية، راجحة عليها سنداً ودلالة. وإليك نماذج من تلك الطوائف الثلاث، وعليها يمكن قياس سائر الأحاديث التي لم نذكرها هنا رعاية للاختصار.

الطائفة الأولى:

الأحاديث المجملّة، منها:

١- ما روى عن نعيم بن همار، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: قال الله عز وجل يا ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات في أول نهارك أكفك آخره (٢) ٧٢.

١- المصادر نفسها.

٢- التاج الجامع للأصول ١: ٣٢١.

ص: ٥٧

رواه أبو داود وأحمد والترمذى.

ولفظه: ابن آدم اركع من أول النهار أربع ركعات أكفك آخره.

وليس فى هذا تصريح بصلاة الضحى، ولا ظهور لاحتمال أن المقصود من الأربع هو فريضة الفجر ونافلتها، كما اختاره مثل ابن تيمية وابن قيم (١) ٧٣، واحتمله البعض الآخر مثل الشوكانى والعراقى (٢) ٧٤.

٢- ما روى عن أبى هريرة قال: أوصانى خليلى بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى ونوم على وتر (٣) ٧٥.

احتمل فى هذا الحديث اختصاص الوصية بأبى هريرة وأمثاله الذين لا يستيقضون لناقلة الليل أو ينشغلون عنها، بأن يصلوها فى الضحى قضاءً، ويؤيده قوله: «ونوم على وتر».

قال ابن قيم: «وأما أحاديث الترغيب فيها والوصية بها فالصحيح منها، كحديث أبى هريرة وأبى ذر لا يدل على أنها سنة راتبه لكل أحد، وإنما أوصى أبى هريرة بذلك لأنه قد روى أن أبى هريرة كان يختار درس الحديث بالليل على الصلاة، فأمره بالضحى بدلاً من قيام الليل، ولهذا أمره لا ينام حتى يوتر ولم يأمر بذلك أبى بكر وعمر وسائر الصحابة» (٤) ٧٦.

٣- روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه قال: دخلت على

١- زاد المعاد ١: ١٢٠.

٢- نيل الأوطار ٣: ٦٤.

٣- صحيح البخارى ٢: ٧٣.

٤- زاد المعاد ١: ١١٨.

ص: ٥٨

عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح، فقامت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه، فلمّا جاء «يرفأ» تأخرت فصففنا وراءه (١) ٧٧.

ولكن عمل الخليفة مجهول العنوان، فمن أين يعلم بأنّه كان يصلي الضحى؟ خاصّة مع شهادة ولده كما سيأتي بأنّه ما كان يصليها. ثم إنّ الهاجرة لغّة ليست بمعنى الضحى، بل بمعنى «نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر» (٢) ٧٨ على المشهور، فسبحه الهاجرة تنطبق على نافله الظهر، وبناءً على ما حكى عن ابن السكيت بأنّ: الهاجرة إنّما تكون بالقيظ، وقبل الظهر بقليل وبعدها بقليل (٣) ٧٩ فالرواية مجملّة، إذ كما يحتمل فيها صلاة الضحى يحتمل نافله الظهر، ولا مرجح للأوّل على الثاني.

٤- ما روى عن أبي هريرة قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الضحى قطّ إلّا مرّة (٤) ٨٠. فصدر الحديث ينفي صلاة الضحى وذيله مجمل، لاحتمال أنّ النبي صلى الله عليه وآله كان قد صلى صلاة بسبب آخر، كالحاجة أو غيرها، وخفي على أبي هريرة، فتصوّر أنّه صلى الضحى، إذ ليس فيه أنّ النبي صلى الله عليه وآله أعرب عن نيّة عمله. ٥- ما روى عن أنس أنّه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر صلى سبعة الضحى ثمانى ركعات، فلمّا انصرف قال: إنّي صليت صلاة رغبة

١- الموطأ للإمام مالك ١: ١٣١ ح ٢٠٩ «يرفأ» اسم خادم عمر.

٢- و (٣) لسان العرب، مادة «هجر».

٣- ٣

٤- مسند الامام أحمد بن حنبل ٢: ٤٤٦.

ص: ٥٩

ورهبه، سألت ربي ثلاثاً فأعطاني اثنتين وضعني واحدة: سألته ألا يبتلى أمتي بالسنين ففعل، وسألته ألا يظهر عليهم عدوهم ففعل، وسألته ألا يلبسهم شيعاً فأبى على (١) ٨١.

يرد على الاستدلال به، أولاً: مثل ما مضى على سابقه، وثانياً: إن ذيله يتناقض مع الواقع التاريخي للأمة الإسلامية. فكم من بلد إسلامي ابتلى بالقحط والسنين، وما أكثر البلدان الإسلامية التي وقعت تحت سيطرة أعدائها في الزمن الغابر والحاضر. وهذا مما يطمئنا باختلافه ووضعه.

الطائفة الثانية:

الأحاديث الموضوعة:

قال ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١) في تقييم أحاديث صلاة الضحى: «وعامة أحاديث الباب في أسانيدھا مقال، وبعضھا موضوع لا يحل الاحتجاج به» (٢) ٨٢.

ثم ذكر عدة أحاديث قد صرح أعلام الرجالين بكون نقلتها وضاعين كذب، منها:

١- ما روى عن أنس مرفوعاً: «من داوم على صلاة الضحى ولم يقطعها إلّا عن علّة كنت أنا وهو في زورق من نور في بحر من نور». وضعه زكريا بن دريد الكندي عن حميد.

١- فقه السنة، السيد سابق ١: ١٨٥- وكنز العمال ١١: ١٧٤.

٢- زاد المعاد ١: ١١٩.

ص: ٦٠

٢- حديث يعلى بن أشدق، عن عبد الله بن جراد، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من صلى منكم صلاة الضحى فليصلها متعبداً، فإن الرجل ليصلها السنّة من الدهر ثم ينساها ويدعها فتحنّ إليه كما تحنّ الناقة على ولدها إذا فقدته». ويا عجباً للحاكم كيف يحتجّ بهذا وأمثاله؟! فأنّه يروى هذا الحديث في كتاب أفردّه للضحى، وهذه نسخة موضوعه على رسول الله صلى الله عليه وآله، يعنى نسخة يعلى بن الأشدق.

وقال ابن عدى: روى يعلى بن الأشدق، عن عمّه عبد الله بن جراد، عن النبي صلى الله عليه وآله أحاديث كثيرة منكرة، وهو وعمّه غير معروفين.

وبلغنى عن ابن مسهر قال: قلت ليعلى بن الأشدق: ما سمع عمك من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: جامع سفيان وموطأ مالك وشيئاً من الفوائد، وقال أبو حاتم بن حبان: لقي يعلى عبد الله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فوضعوا له شبهاً بمائتي حديث، فجعل يحدث بها وهو لا يدري. وهو الذى قال له بعض أصحابنا: أى شيء سمعته عن عبد الله بن جراد؟ فقال: هذه النسخة، وجامع أبى سفيان، لا تحلّ الرواية عنه بمجال.

٣- حديث عمر بن صبيح، عن مقاتل بن حبان، عن عائشة: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الضحى اثنتى عشرة ركعة».

وهو حديث طويل ذكره الحاكم فى صلاة الضحى، وهو حديث موضوع، والمتهم به عمر بن صبيح.

قال البخارى: حدّثنى يحيى بن على بن جبير، قال: سمعت عمر

ص: ٦١

بن صبيح يقول: أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله. وقال ابن عدى: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات، لا يحل حديثه إلّا على جهة التعجب منه. وقال الدارقطني: متروك، وقال الأزدي: كذاب.

٤- حديث عبد العزيز بن أبان، عن الثوري، عن حجاج بن فرافصة، عن مكحول، عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حافظ على سبحة الضحى غفرت ذنوبه، وإن كانت بعدد الجراد وأكثر من زبد البحر».

ذكره الحاكم أيضاً، وعبد العزيز هذا، قال ابن نمير: هو كذاب.

وقال يحيى: ليس بشيء كذاب، خبيث يضع الحديث. وقال البخاري والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.

٥- حديث النهاس بن فهم، عن شداد، عن أبي هريرة يرفعه: «من حافظ على سبحة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر».

والنهاس، قال يحيى: ليس بشيء ضعيف، كان يروى عن عطاء، عن ابن عباس أشياء منكراً.

وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدى: لا يساوى شيئاً. وقال ابن حبان: كان يروى المناكير عن المشاهير، ويخالف الثقات، لا يجوز

الاحتجاج به. وقال الدارقطني: مضطرب الحديث تركه يحيى القطان (١) ٨٣.

الطائفة الثالثة:

الأحاديث النافية لمشروعية صلاة الضحى التي هي معارضة

١- راجع حول الأحاديث الموضوعية وعمّا جاء حول روايتها، زاد المعاد ١: ١١٩-١٢٠.

ص: ٦٢

للأحاديث المثبتة، وباعتبار قوة دلالتها واسنادها رجحها جماعة من علماء العامة على غيرها، كما صرح بذلك ابن قيم. قال: «وطائفة ثانية ذهبت إلى أحاديث الترك، ورجحتها من جهة صحة اسنادها وعمل الصحابة بموجبها» (١) ٨٤. منها:

١- ما رواه البخاري بسنده عن مورق قال: «قلت لابن عمر: أتصلي الضحى؟

قال: لا. قلت: فعمر؟ قال: لا. قلت: فأبو بكر؟ قال: لا. قلت:

فالنبي صلى الله عليه وآله؟ قال: لا أخاله» (٢) ٨٥.

٢- وما رواه أيضاً بسنده عن عائشة، قالت: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله سبّح سبحة الضحى، وإنني لأسبّحها» (٣) ٨٦. وقد استدلل بعضهم بهذه الرواية لنفي الضحى لصحة اسنادها.

«قال أبو الحسن علي بن بطلال: فأخذ قوم من السلف بحديث عائشة ولم يروا صلاة الضحى، وقال قوم: أنها بدعة» (٤) ٨٧. وأما قول عائشة «بأنني أسبّحها»، فهو اجتهاد في مقابل النص، ولا قيمة له في سوق الاعتبار الشرعي.

٣- وما رواه أيضاً بسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: ما

١- المصدر: ١١٧.

٢- صحيح البخاري ٢: ٧٣.

٣- المصدر- ومسنّد أحمد بن حنبل ٦: ٢٠٩.

٤- زاد المعاد ١: ١١٧.

ص: ٦٣

- حدَّثنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله يصلي الضحى غير أم هانئ، فأنها قالت: «إن النبي صلى الله عليه وآله دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثماني ركعات، فلم أر صلاة قط أخف منها، غير أنه يتم الركوع والسجود» (١) ٨٨.
- ونفى هذا الحديث حديث أحد رأى النبي صلى الله عليه وآله يصلي الضحى، وأما روايته أم هانئ فليست ظاهرة في صلاة الضحى، ويحتمل قوياً أن النبي صلى الله عليه وآله صلى تلك الركعات شكراً لله على ما منَّ عليه بفتح مكة.
- ولذلك ذهب جماعة من علماء العامة «بأنها لا تشرع إلّا بسبب الخ» (٢) ٨٩.
- ٤- ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: «رأى أبو بكر ناساً يصلون الضحى فقال: انهم ليصلون صلاة ما صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا عامة أصحابه - رضى الله عنهم» (٣) ٩٠.
- ٥- ما رواه مسلم في صحيحه بسنده عن حفص بن عاصم قال:
- مرضت مرضاً فجاء ابن عمر يعودني قال: وسألتك عن السبحة في السفر؟ فقال: «صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر فما رأيته يستبح، ولو كنت مسبحاً لأتممت، وقد قال الله: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» (٤) ٩١.
- ٦- وما رواه البخاري بسنده عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا أناس يصلون في المسجد صلاة الضحى. قال: فسألناه عن صلاتهم،

١- البخاري ٢: ٧٣.

٢- نيل الأوطار للشوكاني ٣: ٥٣.

٣- مسند الامام أحمد بن حنبل ٥: ٤٥.

٤- صحيح مسلم ٥: ١٩٩ كتاب المسافرين.

ص: ٦٤

فقال: بدعة» (١) ٩٢.

٧- وروى عن الشعبي قال: «سمعت ابن عمر يقول: ما ابتدع المسلمون أفضل من صلاة الضحى» (٢) ٩٣.

ففي هاتين الروايتين صرح ابن عمر بكون صلاة الضحى بدعة، وإن رآها فضيلة بناء على مسلك والده في جواز الابتداع الحسن.

٨- روى عن ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وآله: «أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها» (٣) ٩٤.

بناءً على صحة الحديث فالظاهر أن المراد من الأمر هنا هو أصل التشريع لا الوجوب، لأنه لم يثبت وجوب شيء من النوافل على النبي صلى الله عليه وآله حاصلة ما عدا نافلة الليل. وعليه فلم تشرع نافلة له وضحى للمسلمين لأنه نفى الأمر بها عليهم.

*** إلى هنا تبين أنه لم يوجد حديث صحيح فيه دلالة واضحة على مشروعية صلاة الضحى. وأما ما ادعيت صحته فهو إما معارض بالراحج عليه سنداً ودلالة أو فيه إجمال لا يمكن أن يستدل به على المقصود.

موقف الإمامية من صلاة الضحى

إن صلاة الضحى عند فقهاء الإمامية، بدعة لا يجوز فعلها. وقد

١- صحيح البخارى ٣: ٣ باب العمرة.

٢- زاد المعاد ١: ١١٨.

٣- نيل الأوطار للشوكاني ٣: ٦١.

ص: ٦٥

اتَّفَقُوا وأجمعوا على هذا الرأي، كما صرَّح بذلك السيد الشريف المرتضى في رسائله (١) ٩٥، وشيخ الطائفة في الخلاف (٢) ٩٦، والعلامة الحلي في المنتهى (٣) ٩٧، والعلامة المجلسي في البحار (٤) ٩٨، والمحدث في الحقائق الناضرة (٥) ٩٩.

ويدل على هذا الرأي قبل الإجماع، أولاً: عدم الدليل الشرعي المعتبر على مشروعيتها صلاة الضحى، وهذا يكفي للقول بعدمها إذ لا يطالب النافي بدليل، بل الدليل على المدعى.

وثانياً: الأخبار المستفيضة الواردة عن طرق أهل البيت عليهم السلام النافية لمشروعيتها صلاة الضحى، والمصرَّح في بعضها أن العمل بها بدعة ومعصية، منها:

١- ما رواه الشيخ الطوسي، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة وابن مسلم والفضيل، قالوا: سألناهما عليهما السلام عن الصلاة في رمضان نافلة بالليل جماعة، فقالا:

إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صَلَّى العشاء الآخرة انصرف إلى منزله، ثم يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلي. فخرج في أول ليلة من شهر رمضان ليصلي، كما كان يصلي، فاصطف الناس خلفه فهرب منهم إلى بيته وتركهم ففعلوا ذلك ثلاث ليال، فقام في اليوم الرابع على منبره (٦).

١- رسائل الشريف المرتضى ١: ٢٢١.

٢- الخلاف، موسوعة النبايع الفقهية ٢٨: ٢٢٠.

٣- البحار ٨٠: ١٥٨.

٤- المصدر: ١٥٥.

٥- الحقائق الناضرة ٦: ٧٧.

٦- آية الله الشيخ جعفر السبحاني، على مائدة العقيدة ٨٠ سبع مسائل فقهية دراسة مبسطة لمسائل فقهية خلافية على ضوء الكتاب و السنة، ١، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١.

ص: ٦٦

فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعة، وصلاة الضحى بدعة فلا تجتمعوا ليلاً في شهر رمضان، ولا تصلّوا صلاة الضحى، فإن ذلك معصية، ألا وإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها إلى النار» ثم نزل وهو يقول: «وقليل في سنة خير من كثير في بدعة» (١) ١٠١.

٢- ما حكى عن دعائم الإسلام عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال لرجل من الأنصار سأله عن صلاة الضحى، فقال: «إن أول من ابتدئها قومك الأنصار، سمعوا قول رسول الله صلى الله عليه وآله: صلاة في مسجد تعدل ألف صلاة، فكانوا يأتون من ضياعهم ضحى فيدخلون المسجد فيصلّون، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله فنهاهم عنه» (٢) ١٠٢.

١- التهذيب ٣: ٦٩- / ٧٠- ومثله في الاستبصار ١: ٤٦٧- / ٤٦٨- والفقهاء ٢: ١٣٢- والوسائل ٥: ١٩٢.

٢- المجلسي، البحار ٨٠: ١٥٩، النوري، المستدرک ٣: ٧٠- لاحظ من لا يحضره الفقيه ١: ٥٦٦ وفي الأخير زيادة على ما في المتن.

ص: ٦٧

المسألة الخامسة: إقامة صلاة التراويح جماعة**إشارة**

اتفقت كلمة الفقهاء على أن نوافل شهر رمضان (صلاة التراويح) سنة مؤكدة، وأول من سنها رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» (١) ١٠٣. إن استجلاء الحق في جواز إقامتها جماعة، أو كونها بدعة يتطلب تقديم أمور:

١- هل تُسن الجماعة في مطلق النوافل أو لا؟

المشهور عند أهل السنة جواز إقامة النوافل جماعة، والأفضل في بعضها إقامتها منفرداً، وإليك تفصيل مذاهبهم:

١- البخارى، الصحيح باب فضل من قام رمضان برقم ٢٠٠٨- مسلم ج ٢ باب الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح: ١٧٦ ط دار الجيل ودار الآفاق بيروت.

ص: ٦٨

قالت المالكية: الجماعة في صلاة التراويح مستحبة، أما باقي النوافل فإن صلاتها جماعة تارة يكون مكروهاً، وتارة يكون جائزاً، فيكون مكروهاً إذا صليت بالمسجد أو صليت بجماعة كثيرين، أو كانت بمكان يكثر تردد الناس عليه، وتكون جائزة إذا كانت بجماعة قليلة، ووقعت في المنزل ونحوه من الأمكنة التي لا يتردد عليها الناس.

وقالت الحنفية: تكون الجماعة سنة كفاية في صلاة التراويح والجنائز، وتكون مكروهة في صلاة النوافل مطلقاً، والوتر في غير رمضان، وإنما تكره الجماعة في ذلك إذا زاد المقتدون عن ثلاثة، أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مُصَحَّحان، أحدهما: أنها مستحبة فيه، ثانيهما: أنها غير مستحبة، ولكنها جائزة، وهذا القول أرجح.

وقالت الشافعية: أما الجماعة في صلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان فهي مندوبة.

وقالت الحنابلة: أما النوافل فمنها ما تُسنّ فيه الجماعة، وذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين، ومنها ما تباح فيه الجماعة، كصلاة التهجد ورواتب الصلاة المفروضة (١) ١٠٤.

وقال المقدسي في الشرح الكبير: ويجوز التطوع في جماعة وفردى، لأن النبي صلى الله عليه وآله فعل الأمرين كليهما، وكان أكثر تطوُّعه منفرداً، ومع ذلك اتَّفَقُوا على أن التطوع في البيت أفضل، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله عليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.

١- الفقه على المذاهب الأربعة، كتاب الصلاة، حكم الإمامة في صلاة الجمعة والجنائز والنوافل: ٤٠٧، وفي ص ٣٤٠ هي سنة عين مؤكدة عند ثلاثة من الأئمة وخالفت المالكية.

ص: ٦٩

وقال عليه السلام: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، فإنَّ الله جاعل في بيته من صلاته خيراً» رواها مسلم.

وعن زيد بن ثابت أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلَّا المكتوبة» رواه أبو داود، ولأنَّ الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء وهو من عمل السرِّ، والسرُّ أفضل من العلانية (١) ١٠٥. قالت الإمامية: تشرع الجماعة في الصلوات الواجبة، ولا تشرع في المستحبة، إلَّا في الاستسقاء والعيدين مع فقد الشروط (٢) ١٠٦. وقالت المذاهب الأربعة: تشرع مطلقاً في الواجبة والمستحبة (٣) ١٠٧.

٢- التراويح لغةً واصطلاحاً

التراويح: جمع ترويح، وهي في الأصل اسم للجلسة مطلقاً، ثم سميت بها الجلسة بعد أربع ركعات في ليالي رمضان، لاستراحة الناس بها، ثم سُمي كلُّ أربع ركعات ترويح، وهي أيضاً اسم لعشرين ركعة في الليالي نفسها. قال ابن منظور: والترويح في شهر رمضان: سميت بذلك لاستراحة القوم بعد كلِّ أربع ركعات. وفي الحديث: صلاة التراويح، لأنَّهم كانوا يستريحون بين كلِّ تسليمتين. والتراويح جمع ترويح،

١- المغنى والشرح ١: ٧٧١، دار الكتاب العربي ط أفس٣ ١٤٠٣/ ١٩٨٣.

٢- إذ عند اجتماع الشروط، تكون واجبة.

٣- محمد جواد مغنیه، الفقه على المذاهب الخمسة ١: ١٣٣.

ص: ٧٠

وهي المرة الواحدة من الراحة، تفعيلة منها، مثل تسليمه من السلام (١) ١٠٨.

عدد ركعاتها عند الفريقين

اختلف الفقهاء في عدد صلاة نوافل شهر رمضان، أما الشيعة فقد ذهبوا إلى نوافل ليالي شهر رمضان، ألف ركعة في تمام الشهر. قال الامام الصادق عليه السلام: «مما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع في شهر رمضان، كان يتنفل في كل ليلة ويزيد على صلاته التي كان يصلّيها قبل ذلك منذ أول ليلة إلى تمام عشرين ليلة، في كل ليلة عشرين ركعة، ثماني ركعات منها بعد المغرب، واثنى عشرة بعد العشاء الآخرة، ويصلّي في العشر الأواخر في كل ليلة: ثلاثين ركعة، اثنى عشرة منها بعد المغرب، وثمانى عشرة بعد العشاء الآخرة ويدعو ويجتهد اجتهداً شديداً، وكان يصلّي في ليلة إحدى وعشرين: مائة ركعة ويصلّي في ليلة ثلاث وعشرين: مائة ركعة ويجتهد فيهما (٢) ١٠٩.

وأما غيرهم فقد قال الخرقى في مختصره: «قيام شهر رمضان عشرون ركعة، يعنى صلاة التراويح (٣) ١١٠. وقال ابن قدامة في شرحه: والمختار عن أبي عبد الله «الامام أحمد» عشرون ركعة، وبهذا قال الثوري، وأبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: ستّة وثلاثون، وزعم أنّه الأمر القديم، وتعلّق بفعل أهل المدينة (٤) ١١١.

١- لسان العرب، ج ٢ مادة «روح».

٢- الطوسى، التهذيب ٣: ٦٢ رقم ٢١٣.

٣- المغنى ٢: ١٣٧-١٣٨.

٤- المغنى ٢: ١٣٧-١٣٨.

ص: ٧١

والظاهر أنه ليس في عددها عند أهل السنة دليل معتمد عليه، يحكى عن قول الرسول أو فعله أو تقريره، والقول بالعشرين يعتمد على فعل عمر، كما أن القول بالسنة والثلاثين يعتمد على فعل عمر بن عبد العزيز.

وقد فصل القول في ذلك عبد الرحمن الجزيري في «الفقه على المذاهب الأربعة» وقال:

روى الشيخان أنه صلى الله عليه وآله خرج من جوف الليل ليالى من رمضان، وهى ثلاث متفرقة: ليلة الثالث، والخامس، والسابع والعشرين، وصلى في المسجد، وصلى الناس بصلاته فيها، وكان يصلى بهم ثمانى ركعات، ويكملون باقيها في بيوتهم، فكان يسمع لهم أزيز، كأزيز النحل ... وقال:

ومن هذا يتبين أن النبي صلى الله عليه وآله سنّ لهم التراويح والجماعة، ولكن لم يصل بهم عشرين ركعة، كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن بعدهم الى الآن، ولم يخرج إليهم بعد ذلك، خشية أن تُفرض عليهم، كما صرح به في بعض الروايات، ويتبين أن عددها ليس قاصراً على الثمانى ركعات التى صلاها بهم، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم، وقد بين فعل عمر رضى الله عنه أن عددها عشرون، حيث أنه جمع الناس أخيراً على هذا العدد في المسجد، ووافقه الصحابة على ذلك. نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وجعلت ستاً وثلاثين ركعة. ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل، لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة، فرأى رضى الله عنه أن يصلى بدل كل طواف،

ص: ٧٢

أربع ركعات (١) ١١٢.

هذا وقد بسط شراح البخارى وغيرهم القول فى عدد ركعاتها إلى حدّ قلّ نظيره فى أبواب العبادات، فمن قائل أنّ عدد ركعاتها ١٣ ركعة، إلى آخر أنها ٢٠ ركعة، إلى ثالث أنّها ٢٤ ركعة، إلى رابع أنها ٢٨ ركعة، إلى خامس ٣٦ ركعة، إلى سادس أنها ٣٨ ركعة، إلى سابع أنها ٣٩ ركعة، إلى ثامن أنها ٤١ ركعة، إلى تاسع أنها ٤٧ ركعة، وهلمّ جرأً (٢) ١١٣.

والأغرب من هذا تدخل عمر بن عبد العزيز فى أمر الشريعة، فأدخل فيها ما ليس منها ليتساوى - فى رأيه - أهل المدينة وأهل مكة، فى الفضل والثواب، فإنّ فسح المجال لهذا النوع من التدخّل يجعل الشريعة ألعبه بيد الحكام، يحكمون فيها بآرائهم.

حكم إقامتها جماعة

إنّ الشيعة الامامية - تبعاً للامام على وأهل بيته عليهم السلام - يقيمون

١- الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٢٥١، كتاب الصلاة، مبحث صلاة التراويح. ولا يخفى أنّه لو كان المقياس فى الزيادة، هو عدد الطواف بعد كلّ أربع ركعات فعندئذٍ يصل عددها إلى أربعين ركعة فى كلّ ليلة لأنهم إذا كانوا يطوفون بعد كلّ أربع ركعات مرّة واحدة، يكون عددها خمس مرّات، فاذا كان مقابل كلّ مرّة منه أربع ركعات، يبلغ عددها عشرين ركعة (٥ * ٤ / ٢٠) فتضاف إلى العشرين ركعة الأصلية فيصير المجموع ٤٠ ركعة. نعم ذلك يصحّ على ما نقله ابن قدامة المقدسى من أنّ الطواف كان بين كلّ ترويحة. (لاحظ ١: ٧٤٩)

٢- ابن حجر العسقلانى، فتح البارى ٤: ٢٠٤- شهاب الدين القسطلانى، ارشاد السارى ٣: ٤٢٦- العيني، عمدة القارى ١١: ١٢٦، وقد تكلفوا فى الجمع بين هذه الأقوال المتشعبة، فلاحظ.

ص: ٧٣

نوافل شهر رمضان بلا جماعة ويرون اقامتها جماعة بدعة حقيقية، حدثت بعد رسول الله، بمقياس (١) ١١٤ ما أنزل الله به من سلطان. قال الشيخ الطوسي: نوافل شهر رمضان تصلّى انفراداً، والجماعة فيها بدعة، وقال الشافعي: صلاة المنفرد أحبّ إليّ منه، وشنع ابن داود على الشافعي في هذه المسألة، فقال: خالف فيها السنّة والاجماع.

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك على قولين، فقال أبو العباس وأبو إسحاق وعامة أصحابه: صلاة التراويح في الجماعة أفضل بكلّ حال، وتأولوا قول الشافعي فقالوا: أنما قال: النافلة ضربان، نافلة تُسنّ لها الجماعة، وهي العيدان، والخسوف، والاستسقاء ونافلة لم تُسنّ لها الجماعة، مثل ركعتي الفجر والوتر، وما سنّ له الجماعة أو كد مما لم تُسنّ له الجماعة، ثمّ قال: فأما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد أحبّ إليّ منها يعنى ركعات الفجر والوتر، التي تفعل على الانفراد أو كد من قيام شهر رمضان.

والقول الثاني: منهم من قال بظاهر كلامه، فقال: صلاة التراويح على الانفراد أفضل منها في الجماعة، بشرطين، أحدهما: أن لا تختلّ الجماعة بتأخره عن المسجد، والثاني: أن يطيل القيام والقراءة فيصلّى منفرداً، أو يقرأ أكثر ممّا يقرأ امامه.

وقد نصّ في القديم على أنّه إن صلّى في بيته في شهر رمضان فهو أحبّ إليّ، وإن صلاها في جماعة فهو حسن، واختار أصحابه مذهب أبي العباس وأبي اسحاق.

١- العسقلاني، فتح الباري ٤: ٢٠٤، ذكره لجمع الناس على امام واحد.

ص: ٧٤

ثم استدلل الشيخ الطوسي على مذهب الإمامية بإجماعهم على أن ذلك بدعة. وأيضاً روى زيد بن ثابت (١) ١١٥ إن النبي صلى الله عليه وآله قال: صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في المسجد إلا المكتوبة (٢) ١١٦.

وإذا وقفت على آراء الفقهاء فإليك دراسة الأدلة:

أمّا أئمة أهل البيت فقد اتفقت كلمتهم على أن الجماعة في النوافل مطلقاً بدعة، من غير فرق بين صلاة التراويح وغيرها، وهناك صنفان من الروايات.

أحدهما: يدل على عدم تشريع الجماعة في مطلق النوافل.

ثانيهما: ما يدل على عدم تشريعها في صلاة التراويح.

أمّا الصنف الأول فنذكر منه روايتين.

١- قال الامام الباقر عليه السلام: «ولا يُصلى التطوع في جماعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار» (٣) ١١٧.

٢- قال الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون:

«ولا يجوز أن يصلى تطوع في جماعة، لأن ذلك بدعة» (٤) ١١٨.

وأما الصنف الثاني، فقد تحدّث عنه الإمام الصادق عليه السلام وقال: لما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة أمر الحسن بن علي أن ينادى في الناس: لا صلاة في شهر رمضان في المساجد جماعة، فنادى في الناس الحسن بن

١- أبو داود، السنن ٢: ٦٩.

٢- الطوسي، الخلاف، كتاب الصلاة، المسألة ٢٦٨.

٣- الصدوق، الخصال ٢: ١٥٢.

٤- الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢٦٦.

ص: ٧٥

علّي بما أمره به أمير المؤمنين، فلمّا سمع الناس مقالته الحسن عليه السلام صاحوا: وا عمراه، وا عمراه، فلمّا رجع الحسن إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال له: ما هذا الصوت؟ قال: يا أمير المؤمنين الناس يصيحون: وا عمراه وا عمراه، فقال أمير المؤمنين: قل لهم: صلّوا (١) ١١٩.

وربما يتعجّب القارئ من قول الامام «قل لهم: صلّوا» حيث تركهم يستمرّون في الايتان بهذا الأمر المبتدع، ولكن إذا رجع إلى سائر كلماته يتجلّى له سرّ تركهم على ما كانوا عليه. قال الشيخ الطوسي: إنّ أمير المؤمنين لمّا أنكر، أنكر الاجتماع، ولم يُنكر نفس الصلاة، فلمّا رأى أنّ الأمر يفسد عليه ويفتن الناس، أجاز أمرهم بالصلاة على عادتهم (٢) ١٢٠. ويدلّ عليه:

ما رواه سليم بن قيس، قال: خطب أمير المؤمنين فحمد الله وأثنى عليه ثمّ صلّى على النبيّ ثمّ قال: ألا- إنّ أخوف ما أخاف عليكم خلّتان:

اتباع الهوى، وطول الأمل - ثمّ ذكر أحداثاً ظهرت بعد رسول الله - وقال:

ولو حملتُ الناس على تركها ... لتفرّق عني جندي حتى أبقى وحدي أو قليل من شيعة ... والله لقد أمرتُ الناس أن لا يجتمعوا في شهر رمضان إلّا في فريضة وأعلمتهم أنّ اجتماعهم في النوافل بدعة، فتنادى بعض أهل عسكري ممّن يقاتل معي: يا أهل الإسلام غيّرُ سنّة عمر ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان تطوّعاً، وقد خفت أن يثوروا في ناحية جانب

١- الطوسي، التهذيب ٢: ح ٢٢٧.

٢- المصدر نفسه.

ص: ٧٦

عسكري... (١) ١٢١.

تسّم الامام منصّة الخلافة بطوع ورغبة من جماهير المسلمين، وواجه أحداثاً ظهرت بعد رسول الله، وأراد إرجاع المجتمع الإسلامي الى عهد رسول الله في مجالات مختلفة، ولكن حالت العوائق دون نيّته، فترك بعض الأمور بحالها، حتى يشتغل بالأهم فالأهم، فلأجله أمر ابنه الحسن أن يتركهم بحالهم حتى لا يختلّ نظام البلاد، ولا يثور الجيش ضده.

روى أبو القاسم ابن قولويه (ت/ ٣٦٩) عن الإمامين الباقر والصادق قالا: كان أمر أمير المؤمنين بالكوفة إذا أتاه الناس فقالوا له: إجعل لنا إماماً يؤمّننا في رمضان، فقال لهم: لا، ونهاهم أن يجتمعوا فيه، فلما أحسّوا، جعلوا يقولون أبكوا رمضان وارضضانه، فأتى الحارث الأعور في أناس فقال: يا أمير المؤمنين ضجّ الناس وكرهوا قولك، قال:

فقال عند ذلك: دعوهم وما يريدون، يُصلّ بهم من شاءوا (٢) ١٢٢.

هذه الروايات تدلّنا إلى موقف أئمة أهل البيت في إقامة نوافل شهر رمضان بالجماعة.

صلاة التراويح في حديث الرسول صلى الله عليه وآله

تختلف روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام عن بعض ما رواه أصحاب السنن، فرواياتهم عليهم السلام صريحة في أنّ النبي الأكرم كان ينهى عن إقامة

١- الكليني، الكافي ٨: ٥٨.

٢- محمد بن ادریس، السرائر ٣: ٦٣٨.

ص: ٧٧

نوافل رمضان بالجماعة، وأنه صلى الله عليه وآله لما خرج بعض الليالي إلى المسجد ليقومها منفرداً، انتتم به الناس فنهاهم عنه، ولما أحس إصرارهم على الانتماء ترك الصلاة في المسجد واكتفى بإقامتها في البيت، وإليك بعض ما روى في ذلك:

سئل زرارة ومحمد بن مسلم، والفضيل الباقر والصادق عليهما السلام عن الصلاة في شهر رمضان نافلة بالليل جماعة فقالا: إن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صلى العشاء الآخرة انصرف إلى منزله، ثم يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلّي، فخرج في أول ليلة من شهر رمضان ليصلّي، كما كان يصلّي، فاصطف الناس خلفه، فهرب منهم إلى بيته وتركهم، ففعلوا ذلك ثلاث ليال، فقام في اليوم الرابع على منبره فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس، إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من النافلة في جماعة بدعة، وصلاة الضحى بدعة، ألا فلا تجتمعوا ليلاً في شهر رمضان لصلاة الليل، ولا تصلّوا صلاة الضحى، فإنّ تلك معصية، ألا وإنّ كلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة سبيلها إلى النار ثم نزل وهو يقول: قليل في سنة خير من كثير في بدعة (١) ١٢٣.

روى عبيد بن زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يزيد في صلاته في رمضان، إذا صلى العتمة صلى بعدها، فيقوم الناس خلفه فيدخل ويدعهم، ثم يخرج أيضاً فيجيئون ويقومون خلفه فيدعهم ويدخل مراراً (٢) ١٢٤.

١- الصدوق، الفقيه، كتاب الصوم: ٨٧.

٢- الكليني، الكافي ٤: ١٥٤.

ص: ٧٨

ولعله صلى الله عليه وآله قام بهذا العمل مرتين، تارة في آخر الليل - كما في الرواية الأولى، وأخرى بعد صلاة العتمة - كما في الرواية الثانية.

لكن المروى عن طريق أهل السنة يخالف ذلك واليك نصّ الشيخين البخاري ومسلم:

روى الأول وقال: حدثني يحيى بن بكير: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب: أخبرني عروة أن عائشة - رضي الله عنها - أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج ليلة من جوف الليل فصلّى في المسجد، وصلّى رجال بصلاته فأصبح الناس فتحدّثوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلّى فصلّوا معه، فأصبح الناس فتحدّثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله فصلّى بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم. ولكنني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها. فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله والأمر على ذلك» (١) ١٢٥.

وروى أيضاً في باب التهجد: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله ذات ليلة في المسجد فصلّى بصلاته ناس، ثم صلّى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعت ولم يمنعني من الخروج إليكم إلّا أني

١- أي على ترك الجماعة في صلاة التراويح. لاحظ البخاري، الصحيح، باب فضل من قام رمضان: ٦١ رقم ٢٠١٢.

ص: ٧٩

خشيت أن تُفرض عليكم وذلك في رمضان» (١) ١٢٦.

روى مسلم قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ (٢) ١٢٧ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ. قَالَ: وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَرَجَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ فَصَلَّوْا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى

١- البخاري، الصحيح ٢: ٦٣ باب التهجد بالليل، وبين الروايتين اختلاف فيما خرج صلى الله عليه وآله فيها من الليالي، فعلى الأولى خرج ثلاث ليال، وعلى الثانية خرج ليلتين.

٢- مسلم، الصحيح ٦: ٤١ وغيره، والظاهر وحدة الرواية الثانية للبخاري مع هذه الرواية لاتحاد الراوي والمروى عنه والمضمون.

ص: ٨٠

الناس ثم تشهد فقال: «أما بعد فإنه لم يخف على شأنكم الليلة، ولكنني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها» (١) ١٢٨. والاختلاف بين ما رواه أصحابنا عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وما رواه الشيخان واضح. فعلى الأول، نهى النبي صلى الله عليه وآله عن اقامتها جماعة، وأسماها بدعة، وعلى الثاني، ترك النبي صلى الله عليه وآله اقامة جماعة خشية أن تفرض عليهم، مع كونها موافقة للدين والشريعة، إذا فأى القولين أحق أن يتبع، يعلم ذلك بالبحث التالي:

إن في حديث الشيخين مشاكل جديرة بالوقوف عليها:

الأولى: ما معنى قوله: «خشيت أن تفرض عليكم، فتعجزوا عنها»؟

فهل مفاده: أن ملاك التشريع هو إقبال الناس وإدبارهم، فإن كان هناك اهتمام ظاهر من قبل الناس، يفرض عليهم وإلا فلا يفرض. مع أن الملاك في الفرض هو وجود مصالح واقعية في المتعلق، سواء أكان هناك اهتمام ظاهر أم لا. فإن تشريعه سبحانه ليس تابعاً لرغبة الناس أو إعراضهم، وإنما يتبع لملاكات هو أعلم بها سواء أكان هناك إقبال أم إدبار.

الثانية: لو افترضنا أن الصحابة أظهرت اهتمامها بصلاة التراويح باقامتها جماعة أف يكون ذلك ملاكاً للفرض، فإن مسجد النبي صلى الله عليه وآله يومذاك كان مكاناً محدوداً لا يسع إلا ستة آلاف نفر أو أقل، فقد جاء في الفقه على المذاهب الخمسة: «كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ٣٥ متراً في ٣٠ متراً ثم زاده الرسول وجعله ٥٧ متراً في ٥٠ متراً» (٢) ١٢٩.

١- مسلم، الصحيح ٦: ٤١.

٢- الفقه على المذاهب الخمسة: ٢٨٥٠.

ص: ٨١

أيمكن جعل اهتمامهم كاشفاً عن اهتمام جميع الناس بها في جميع العصور إلى يوم القيامة؟

الثالثة: وجود الاختلاف في عدد الليالي التي أقام النبي فيهما نوافل رمضان جماعةً. فعلى ما نقله البخاري في كتاب الصوم أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه و آله صلى التراويح مع الناس أربعة ليالٍ، وعلى ما نقله في باب التحريض على قيام الليل، أنّه صلاها ليلتين، ووافقه مسلم على النقل الثاني، ويظهر ممّا ذكره غيرهما - كما مرّ في صدر المقال - أنّه صلى الله عليه و آله أقامها في ليالٍ متفرقة (ليلة الثالث، والخامس، والسابع والعشرين). وهذا يعرب عن عدم الإهتمام بنقل فعل الرسول على ما عليه، فمن أين تطمئن على سائر ما جاء فيه من أنّ النبي استحسن عملهم.

الرابعة: أنّ الثابت من فعل النبي، أنّه صلاها ليلتين، أو أربع في آخر الليل، وهي لا - تزيد ثمانى ركعات. فلو كان النبي أسوة فعلينا الاقتداء به فيما ثبت. لا فيما لم يثبت بل ثبت عدمه بما صرح القسطلاني ووصف ما زاد عليه بالبدعة وذلك:

١- أنّ النبي لم يسنّ لهم الاجتماع لها.

٢- ولا كانت في زمن الصديق.

٣- ولا أول الليل.

٤- ولا كلّ ليلة.

٥- ولا هذا العدد (١) ١٣٠.

١- القسطلاني، ارشاد الساري ٣: ٤٢٦.

ص: ٨٢

ثم التجأ في اثبات مشروعيته إلى اجتهد الخليفة، وسيوافيك الكلام فيه.
وقال العيني: إن رسول الله لم يسنها لهم، ولا كانت في زمن أبي بكر. ثم اعتمد في شرعيته إلى اجتهد عمر واستنباطه من إقرار الشارع الناس يصلون خلفه ليلتين (١) ١٣١. وسيوافيك الكلام فيه:
الخامسة: أنه إذا أخذنا برواية أحد الثقلين، (أهل بيت النبي) تصبح إقامة النوافل جماعة بدعة على الإطلاق، وإن أخذنا برواية الشيخين، فالمقدار الثابت ما جاء في كلام القسطلاني، والزائد عنه يصح بدعة إضافية، حسب مصطلح الإمام الشاطبي، والمقصود منها ما يكون العمل بذاته مشروعاً، والكيفية التي يقام بها، غير مشروعة.
ولم يبق ما يحتاج به على المشروعية إلّا جمع الخليفة الناس على إمام واحد وهو ما سنشرحه في البحث التالي:

جمع الناس على امام واحد في عصر عمر

روى البخاري: توفي رسول الله صلى الله عليه وآله والناس على ذلك (يعني ترك إقامة التراويح بالجماعة) ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر (٢) ١٣٢.
وروى أيضاً عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع

١- العيني، عمدة القارئ ١١: ١٢٦.

٢- البخاري، الصحيح، باب فضل من قام رمضان: الحديث ٢٠١٠.

ص: ٨٣

متفرقون، يصلّي الرجل لنفسه، ويصلّي الرجل فيصلّي بصلاته الرهط (١) ١٣٣.

فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل.

ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه. والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله.

ولكن الظاهر من شرح الصحيح أن الإتيان جماعة لم تكن مشروعة وإنما قام التشريع لعمله. وإليك بيانه في ضمن أمرين:

١- قوله: «توفي رسول الله صلى الله عليه وآله والناس على ذلك، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر» فقد فسّره الشراح بقولهم: أي على ترك الجماعة في التراويح، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع الناس على القيام (٢) ١٣٤.

وقال بدر الدين العيني: والناس على ذلك (أي على ترك الجماعة) ثم قال: فإن قلت: روى ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وإذا الناس في رمضان يصلّون في ناحية المسجد، فقال: «ما هذا؟» فقل: ناس يصلّي بهم أبي بن كعب، فقال: «أصابوا ونعم ما صنعوا»، ذكره ابن عبد البر. ثم أجاب بقوله: قلت: فيه مسلم بن خالد وهو ضعيف، والمحمفوظ أن عمر رضي الله عنه هو الذي جمع الناس على أبي بن

١- الرهط: بين الثلاثة إلى العشرة.

٢- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني ٤: ٢٠٣.

ص: ٨٤

كعب رضى الله عنه (١) ١٣٥.

وقال القسطلاني: «والأمر على ذلك (أى على ترك الجماعة فى التراويح) ثم كان الأمر على ذلك فى خلافة أبى بكر، إلى آخر ما ذكره» (٢) ١٣٦.

٢- قوله نعم البدعة؛ انّ الظاهر من قوله: «نعم البدعة هذه» أنّها من سُنن نفس الخليفة ولا صلّة لها بالشرع، وقد صرح بذلك لفيف من العلماء.

قال القسطلاني: سماها (عمر) بدعة لأنّه صلى الله عليه وآله لم يسنّ لهم الاجتماع لها، ولا كانت فى زمن الصديق، ولا أوّل الليل، ولا كلّ ليلة ولا هذا العدد- إلى أن قال:- «وقيام رمضان ليس بدعة، لأنّ صلى الله عليه وآله قال: «اقتدوا باللذين من بعدى أبى بكر وعمر، وإذا أجمع الصحابة مع عمر على ذلك زال عنه اسم البدعة».

وقال العيني: «وإنما دعاها بدعة، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يسنّها لهم، ولا كانت فى زمن أبى بكر رضى الله عنه ولا رغب رسول الله صلى الله عليه وآله فيها» (٣) ١٣٧.

وهناك من نقل أنّ عمر أوّل من سنّ الجماعة، ونذكر منهم ما يلى:

١- عمدة القارئ فى شرح صحيح البخارى ٦: ١٢٥، وجاء نفس السؤال والجواب فى فتح البارى.

٢- ارشاد السارى ٣: ٤٢٥.

٣- عمدة القارئ ٦: ١٢٦ وقد سقط لفظة لا من قوله و «رغب» كما أنّ كلمة بقوله- بعده هذه الجملة- فى النسخة مصحف «قوله»، فلاحظ.

ص: ٨٥

١- قال ابن سعد في ترجمته عمر: «هو أول من سنّ قيام شهر رمضان بالتراويح، وجمع الناس على ذلك، وكتب به إلى البلدان وذلك في شهر رمضان سنة أربع عشر» (١) ١٣٨.

٢- وقال ابن عبد البر في ترجمته عمر: «وهو الذي نور شهر الصوم بصلاة الاشفاع فيه» (٢) ١٣٩.

قال الوليد بن الشحنة عند ذكر وفاة عمر في حوادث سنة ٢٣ هـ:

«وهو أول من نهى عن بيع أمهات الأولاد ... أول من جمع الناس على امام يصلي بهم التراويح» (٣) ١٤٠.

فاذا كان المفروض ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يسنّ الجماعة فيها، وأنما سنّها عمر، فهل هذا يكفي في كونها مشروعاً؟ مع انه ليس لإنسان حتى الرسول حق التسنين والتشريع، وأنما هو صلى الله عليه وآله الموحى إليه، وبموته انقطع الوحي، وسدّ باب التشريع والتسنين، إن الوحي يحمل التشريع إلى النبي الأكرم وهو صلى الله عليه وآله الموحى إليه، وبموته انقطع الوحي، وسدّ باب التشريع والتسنين، فليس للأئمة إلا الاجتهاد في ضوء الكتاب والسنة، لا التشريع ولا التسنين، ومن رأى ان لغير الله سبحانه حقّ التسنين فمعنى ذلك عدم انقطاع الوحي.

قال ابن الأثير في نهايته قال: ومن هذا النوع قول عمر رضى الله عنه: «نعم البدعة هذه (التراويح) لما كانت من أفعال الخير وداخله في حيز المدح سماها بدعة ومدحها، إلّا أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يسنّها لهم، وإنّما صلّاها ليالى ثم تركها، ولم يحافظ عليها، ولا جمع الناس لها، ولا كانت في زمن أبى بكر، وأنما عمر رضى الله عنه جمع الناس عليها، وندبهم إليها، فبهذا سماها بدعة،

١- ابن سعد، الطبقات الكبرى ٣: ٢٨١.

٢- الاستيعاب ٣: ١١٤٥.

٣- روضة المناظر كما في النص والاجتهاد: ١٥٠.

ص: ٨٦

وهي في الحقيقة سنّة، لقوله صلى الله عليه وآله: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين من بعدى»، وقوله: «اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر» (١) ١٤١.

التشريع مختصّ بالله سبحانه

إنّ هؤلاء الأكابر مع اعترافهم بأنّ النبى لم يسنّ الاجتماع، برّروا إقامتها جماعة بعمل الخليفة، ومعنا ذلك أنّ له حقّ التسنين والتشريع، وهذا يضادّ اجماع الأمة، إذ لا حقّ لإنسان أن يتدخل في أمر الشريعة بعد إكمالها لقوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا» (المائدة/ ٣) وكلامه يخالف الكتاب والسنة، فإنّ التشريع حقّ الله سبحانه لم يفوضه لأحد، والنبى الأكرم مبلغ عنه.

أضف إلى ذلك لو أنّ الخليفة قد تلقى ضوءاً أخضرًا في مجال التشريع والتسين، فلم لا يكون لسائر الصحابة ذلك، مع كون بعضهم أقرأ منه، كأبى بن كعب، وأفرض، كزيد بن ثابت، وأعلم وأقضى منه، كعلّى بن أبى طالب عليه السلام؟ فلو كان للجميع ذلك لانتشر الفساد وعمّت الفوضى أمر الدين، ويكون العوبة بأيدي غير المعصومين.

وأما التمسك بالحديثين، فلو صحّ سندهما فإنّهما لا يهدفان إلى أنّ لهما حقّ التشريع، بل يفيد لزوم الاقتداء بهما، لأنهما يعتمدان على سنّة النبى الأكرم، لا أنّ لهما حقّ التسنين.

ص: ٨٧

نعم يظهر مما رواه السيوطي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يعتقد أن للخلفاء حق التسنين، قال: قال حاجب بن خليفة: شهدت عمر بن عبد العزيز يخطب وهو خليفة، فقال في خطبته: ألا إن ما سن رسول الله وصاحبه فهو دين نأخذ به، وننتهي إليه، وما سن سواهما فإننا نرجئه (١) ١٤٢.

وعلى كل تقدير نحن لسنا بمؤمنين بأنه سبحانه فوض أمر دينه في التشريع والتقنين إلى غير الوحي، وفي ذلك يقول الشوكاني: «والحق أن قول الصحابي ليس بحجة، فإن الله سبحانه وتعالى لم يبعث إلى هذه الأمة إلانينا محمداً صلى الله عليه وآله وليس لنا إله رسول واحد، والصحابة ومن بعدهم مكلفون على السواء باتباع شرعه والكتاب والسنة، فمن قال أنه تقوم الحجة في دين الله بغيرهما، فقد قال في دين الله بما لا يثبت، وأثبت شرعاً لم يأمر به الله (٢) ١٤٣.

نعم نقل القسطلاني عن ابن التين وغيره: أن عمر استنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره لهم خشية أن يفرض عليهم. فلما غاب النبي حصل الأمن من ذلك، ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين (٣) ١٤٤.

يلاحظ عليه أولاً: أن ما ذكره في آخر كلامه ليبرر جمع الناس

١- أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية- كما في بحوث أهل السنة: ٢٣٥.

٢- أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية.

٣- العسقلاني، فتح الباري ٤: ٢٠٤.

ص: ٨٨

على إمام واحد، مكان الأئمة المتعددة، دونما إذا كان موضع النقاش إقامتها جماعة، واحداً كان الإمام أو كثيراً. وثانياً: أن معنى كلامه أن هناك أحكاماً لم تسنّ مادام النبي حياً لمانع خاص، كخشية الفرض، ولكن في وسع آحاد الأمة تشريعها بعد موته صلى الله عليه وآله ومفاده فتح باب التشريع بملاكات خاصية في وجه الأمة إلى يوم القيامة، وهذه رزية ليست بعدها رزية، وتلاعب بالدين واستئصاله.

*** ثم إن لسيدنا شرف الدين العاملي هناك كلاماً نافعاً نوره بنصه، قال: كان هؤلاء عفا الله عنهم وعنا، رأوه رضى الله عنه قد استدرك (بتراويحه) على الله ورسوله حكمه كانا عنها غافلين.

بل هم بالغفلة - عن حكمه الله في شرائعه ونظمه - أخرى، وحسبنا في عدم تشريع الجماعة في سنن شهر رمضان وغيرها، انفراد مؤديها - جوف الليل في بيته - بربه عزّ وعلا يشكو إليه بثّه وحزنه ويناجيه بمهمات مهمّة حتى يأتي على آخرها ملحاً عليه، متوسلاً بسعة رحمته إليه، راجياً لاجئاً، راهباً راغباً، منياً تائباً، معترفاً لائذاً عائداً، لا يجد ملجأ من الله تعالى إلّا إليه، ولا منجى منه إلّا به.

لهذا ترك الله السنن حرّة من قيد الجماعة، ليتزودوا فيها من الانفراد بالله ما أقبلت قلوبهم عليه، ونشطت أعضاؤهم له، يستقلّ منهم من يستقل، ويستكثر من يستكثر، فانها خير موضوع، كما جاء في الأثر عن سيّد البشر.

أما ربطها بالجماعة فيحدّ من هذا النفع، ويقلّل من جدواها.

ص: ٨٩

أضف إلى هذا أنّ إعفاء النافلة من الجماعة يمسك على البيوت حفظها من البركة والشرف بالصلاة فيها، ويمسك عليها حفظها من تربية الناشئة على حبها والنشاط بها، ذلك لمكان القدوة في عمل الآباء والأمهات والأجداد والجدات، وتأثيره في شدّ الأبناء إليها شدّاً يرسخها في عقولهم وقلوبهم، وقد سأل عبد الله بن مسعود رسول الله صلى الله عليه وآله: أيما أفضل الصلاة في بيتي، أو الصلاة في المسجد؟ فقال صلى الله عليه وآله: «ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد، فلأن أصلي في بيتي أحبّ إليّ من أن أصلي في المسجد إلّا أن تكون صلاة مكتوبة» رواه أحمد وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه، كما في باب الترغيب في صلاة النافلة من كتاب الترغيب والترهيب للإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى.

وعن زيد بن ثابت أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «صلوا أيّها الناس في بيوتكم فإنّ أفضل صلاة المرء في بيته إلّا الصلاة المكتوبة»، رواه النسائي وابن خزيمة في صحيحه.

وعن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «أكرموا بيوتكم ببعض صلاتكم». وعنه صلى الله عليه وآله قال: «مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحي والميت» وأخرجه البخاري ومسلم.

وعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته، وإنّ الله جاعل في بيته من صلاته خيراً»، رواه مسلم وغيره ورواه ابن خزيمة في صحيحه بالاسناد إلى أبي

ص: ٩٠

سعيد. والسنن في هذا المعنى لا يسعها هذا الاملاء.

لكن الخليفة رضى الله عنه رجل تنظيم وحزم، وقد راقه من صلاة الجماعة ما يتجلى فيها من الشعائر بأجلى المظاهر إلى ما لا يحصى من فوائدها الاجتماعية التي أشبع القول علماءنا الأعلام ممن عالجوا هذه الأمور بوعى المسلم الحكيم، وأنت تعلم أن الشرع الإسلامى لم يهمل هذه الناحية، بل اختص الواجبات من الصلوات بها، وترك النوافل للنواحي الأخر من مصالح البشر: «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم» (١) ١٤٥.

خاتمة المطاف

إن عمل الخليفة، لم يكن إلّا من قبيل تقديم المصلحة على النصّ وليس المورد أمراً وحيداً فى حياته، بل له نظائر فى عهده نذكر منها ما يلى:

١- تنفيذ الطلاق الثلاث، بعدما كان فى عهد الرسول وبعده طلاقاً واحداً.

٢- النهى عن متعة الحج.

١- النص والاجتهاد: ١٥١-١٥٢.

ص: ٩١

المسألة السادسة: الطلاق ثلاثاً دفعةً أو دفعات في مجلس واحد

إشارة

من المسائل التي أدت إلى تعقيد الحياة الزوجية، ومزقت وقطعت صلات الأرحام في كثير من البلاد، هي مسألة تصحيح الطلاق ثلاثاً دفعةً واحدة، بأن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو يكرره ثلاث دفعات ويقول في مجلس واحد: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. فتحسب ثلاث تطليقات حقيقة، وتحرم المطلقة على زوجها حتى تنكح زوجاً غيره.

إن الطلاق عند أكثر أهل السنة غير مشروط بشروط يحول عدمها دون إيقاعه، ككون المرأة غير حائض، أو وقوع الطلاق في غير طهر المواقعة، أو لزوم حضور العدلين. فربما يتغلب الغيظ على الزوج

ص: ٩٢

ويأخذه الغضب فيطلقها ثلاثاً في مجلس واحد، ثم يندم على عمله ندماً شديداً تضيق عليه الأرض بما رحبت، فيطلب المخلص من ذلك ولا يجد عند أئمة المذاهب الأربعة والدعاء إليها مخلصاً فيقعد ملوماً محسوراً، ولا يزيده السؤال والفحص إلانفوراً عن الفقه والفتوى.

نحن نعلم علماً قاطعاً بأن الإسلام دين سهل وسمح، وليس فيه حرج، وهذا يدفع الدعاء المخلصين إلى إعادة دراسته المسألة من جديد دراسة حرة بعيدة عن الأبحاث الجامدة، التي أفرزها غلق باب الاجتهاد في الأحكام الشرعية وأن يبحثوا المسألة في ضوء الكتاب والسنة، بعد التجرد عن خلفية الفتاوى السابقة.

أما أهم تلك الأقوال فهي:

قال ابن رشد: «جمهور فقهاء الأمصار على أن الطلاق بلفظ الثلاث حكمه حكم الطلقة الثالثة، وقال أهل الظاهر وجماعة: حكمه حكم الواحدة ولا تأثير للفظ في ذلك» (١) ١٤٦.

قال الشيخ الطوسي: «إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد، كان مبدعاً ووقعت واحدة عند تكامل الشروط عند أكثر أصحابنا، وفيهم من قال: لا يقع شيء أصلاً، وبه قال علي عليه السلام وأهل الظاهر، وحكى الطحاوي عن محمد بن إسحاق أنه تقع واحدة كما قلناه، وروى أن ابن عباس وطاوساً كانا يذهبان إلى ما يقوله الإمامية.

وقال الشافعي: فإن طلقها ثنتين أو ثلاثاً في طهر لم يجامعها فيه،

ص: ٩٣

دفعه أو متفرقه، كان ذلك مباحاً غير محذور ووقع. وبه قال في الصحابة عبد الرحمن بن عوف، ورووه عن الحسن بن عليّ عليهما السلام، وفي التابعين ابن سيرين، وفي الفقهاء أحمد وإسحاق وأبو ثور.

وقال قوم: إذا طلقها في طهر واحد ثنتين أو ثلاثاً دفعةً واحدة، أو متفرقه، فعل محرماً وعصى وأثم. ذهب إليه في الصحابة عليّ عليه السلام وعمر، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس. وفي الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه ومالك، قالوا: إلّا أن ذلك واقع (١) ١٤٧.

قال أبو القاسم الخرقى في مختصره: وإذا قال لمدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، لزمه تطليقتان إلّا أن يكون أراد بالثانية إفهامها أن قد وقعت بها الأولى فتلزمه واحدة. وإن كانت غير مدخول بها بانتهى الأولى ولم يلزمها ما بعدها لأنه ابتداء كلام.

وقال ابن قدامة في شرحه على مختصر الخرقى: «إذا قال لامرأته المدخول بها: أنت طالق مرتين ونوى بالثانية إيقاع طلقه ثانية، وقعت لها طلقتان بلا خلاف، وإن نوى بها إفهامها أن الأولى قد وقعت بها أو التأكد لم تطلق إلا مرة واحدة، وإن لم تكن له نية وقع طلقتان، وبه قال أبو حنيفة ومالك، وهو الصحيح من قول الشافعي. وقال في الآخر: تطلق واحدة».

وقال الخرقى أيضاً في مختصره: «ويقع بالمدخول بها ثلاثاً إذا أوقعها، مثل قوله: أنت طالق، فطالق فطالق، أو أنت طالق ثم طالق، ثم

١- الشيخ الطوسي، الخلاف، ٢ كتاب الطلاق، المسألة ٣. وعلى ما ذكره، نقل عن الامام عليّ رأيان متناقضان، عدم الوقوع والوقوع مع الاثم.

ص: ٩٤

طالق، أو أنت طالق، ثم طالق وطالق أو فطالق».

وقال ابن قدامة في شرحه: «إذا أوقع ثلاث طلاقات بلفظ يقتضى وقوعهنّ معاً، فوقعن كلّهنّ، كما لو قال: أنت طالق ثلاثاً» (١) ١٤٨. وقال عبد الرحمن الجزيري: «يملك الرجل الحرّ ثلاث طلاقات، فإذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً دفعه واحدة، بأن قال لها: أنت طالق ثلاثاً، لزمه ما نطق به من العدد في المذاهب الأربعة وهو رأى الجمهور، وخالفهم في ذلك بعض المجتهدين: كطاوس وعكرمة وابن اسحاق وعلى رأسهم ابن عباس - رضى الله عنهم -» (٢) ١٤٩.

الى غير ذلك من نظائر تلك الكلمات التي تعرب عن اتفاق جمهور الفقهاء بعد عصر التابعين على نفوذ ذلك الطلاق، ورائدهم في ذلك تنفيذ عمر بن الخطاب، الطلاق الثلاث بمرأى ومسمع من الصحابة. ولكن لو دلّ الكتاب والسنة على خلافه فالأخذ بهما متعين.

دراسة الآيات الواردة في المقام

قال سبحانه:

«وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَمَّا يَحْلُ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (البقرة / ٢٢٨).

١- ابن قدامة، المغنى ٧: ٤١٦.

٢- عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة ٤: ٣٤١.

ص: ٩٥

«الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» (البقرة / ٢٢٩).

«فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» (البقرة / ٢٣٠).

«وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ أَجَلٌ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ...» (البقرة / ٢٣١).

جئنا بمجموع الآيات الأربع - مع أن موضع الاستدلال هو الآية الثانية - للاستشهاد بها في ثانيا البحث. وقبل الخوض في الاستدلال نشير إلى نكات في الآيات:

١- قوله سبحانه: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» كلمته جامعة لا يؤدى حقها إلّا بمقال مسهب، وهى تفيد أن الحقوق بينهما متبادلة، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلّا وعلى الرجل عمل يقابله، فهما - فى حقل المعاشرة - متماثلان فى الحقوق والأعمال، فلا تسعد الحياة إلّا بالاحترام المتبادل بين الزوجين، وقيام كلّ بوظيفته تجاه الآخر، فعلى المرأة القيام بتدبير المنزل وإنجاز ما به من أعمال. وعلى الرجل السعى والكسب خارجه، هذا هو الأصل الأصيل فى حياة الزوجين الذى تؤيدها الفطرة، وقد قسّم النبىّ الأمور بين ابنته

ص: ٩٦

فاطمة وزوجها علي عليه السلام فجعل شؤون البيت في عهده ابنته، وعمل الخارج على زوجها- صلوات الله عليهما-

٢- «المرة» بمعنى الدفعة للدلالة على الواحد في الفعل، و «الإمساك» خلاف الإطلاق، و «التسريح» مأخوذ من السرح وهو الإطلاق يقال: سرح الماشية في المرعى: إذا أطلقها لترعى. والمراد من الإمساك هو إرجاعها إلى عصمة الزوجية. كما أن المقصود من «التسريح» عدم التعرض لها، لتنفذ عدها في كل طلاق، أو الطلاق الثالث الذي هو أيضاً نوع من التسريح. على اختلاف في معنى الجملة.

وإن كان الأقوى هو الثاني وسياطيك توضيحه ودفع ما أثار الجصاص من الإشكاليين حول هذا التفسير بإذن الله سبحانه.

٣- قيد الإمساك بالمعروف، والتسريح بإحسان، مشعراً بأنه يكفي في الإمساك قصد عدم الاضرار بالرجوع، وأما الاضرار فكما إذا طلقها حتى تبلغ أجلها فيرجع إليها ثم يطلق كذلك، يريد بها الاضرار والإيذاء، وعلى ذلك يجب أن يكون الإمساك مقرباً بالمعروف، وعندئذ لو طلب بعد الرجوع ما آتاها من قبل، لا يعدّ أمراً منكراً غير معروف، إذ ليس اضراراً.

وهذا بخلاف التسريح، فلا- يكفي ذلك بل يلزم أن يكون مقرباً بالإحسان إليها، فلا يطلب منها ما آتاها من الأموال. ولأجل ذلك يقول تعالى: «وَلَمَّا يَخْلُ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً» أي لا- يحل للمطلق استرداد ما آتاها من المهر، إلا إذا كان الطلاق خلعاً فعندئذ لا جناح عليها فيما اقتدت به نفسها من زوجها.

ص: ٩٧

وقوله سبحانه: «فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» دليل على وجود النفرة من الزوج، فتخاف أن لا تقيم حدود الله فتفتدى بالمهر وغيره لتخلص نفسها.

٤- لم يكن في الجاهلية للطلاق ولا للمراجعة في العدة، حد ولا عد، فكان الأزواج يتلاعبون بزوجاتهم يضاروهن بالطلاق والرجوع ما شاءوا، فجاء الإسلام بنظام دقيق وحدد الطلاق بمرتين، فإذا تجاوز عنه وبلغ الثالث تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره.

روى الترمذي: كان الناس، والرجل يُطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبينى منى، ولا آويك أبداً قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك فكلما هممت عدتك أن تنقضى راجعتك، فذهبت المرأة فأخبرت النبي فسكت حتى نزل القرآن:

«الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ...» (١) ١٥٠. ٥- اختلفوا في تفسير قوله سبحانه: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» إلى قولين:

أ- إن الطلاق يكون مرتين، وفي كل مرة إما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، والرجل مخير بعد إيقاع الطلقة الأولى بين أن يرجع فيما اختار من الفراق فيمسك زوجته ويعاشرها بإحسان، وبين أن يدع زوجته في عدتها من غير رجعة حتى تبلغ أجلها وتنقضى عدتها.

١- الترمذي، الصحيح، ٣ كتاب الطلاق، الباب ١٦، الحديث ١١٩٢.

ص: ٩٨

وهذا القول هو الذي نقله الطبري عن السدي والضحاك فذهبا إلى أن معنى الكلام: الطلاق مرتان فامسك في كل واحدة منهما لهنّ بمعروف أو تسريح لهنّ باحسان، وقال: هذا مذهب ممّا يحتمله ظاهر التنزيل لولا- الخبر الذي رواه إسماعيل بن سميع عن أبي رزين (١) ١٥١.

يلاحظ عليه: أن هذا التفسير ينافيه تخلل الفاء بين قوله: «مَرَّتَانِ» وقوله «فَامْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ» فهو يفيد أن القيام بأحد الأمرين بعد تحقق المَرَّتَيْنِ، لا في أثنائهما. وعليه لا بد أن يكون كل من الإمساك والتسريح أمراً متحققاً بعد المَرَّتَيْنِ، ومشيراً إلى أمر وراء التطليقتين. نعم يستفاد لزوم القيام بأحد الأمرين بعد كل طليقة، من آية أخرى أعنى قوله سبحانه: «وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا» (٢) ١٥٢.

ولأجل الحذر عن تكرار المعنى الواحد في المقام يفسر قوله: «فَامْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» بوجه آخر سيوافيك.

ب- ينبغي على الزوج بعدما طلق زوجته مَرَّتَيْنِ، أن يفكر في أمر زوجته أكثر ممّا مضى، فليس له بعد التطليقتين إلّا أحد أمرين: إمّا الإمساك بمعروف وإدامه العيش معها، أو التسريح باحسان بالتطليق الثالث الذي لا رجوع بعده أبداً، إلّا في ظرف خاص. فيكون قوله تعالى:

«أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» إشارة إلى التطليق الثالث الذي لا رجوع فيه ويكون

١- الطبري، التفسير ٢: ٢٧٨ وسيوافيك خبر أبي رزين.

٢- البقرة: ٢٣١. وأيضاً في سورة الطلاق: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» (الطلاق / ٢).

ص: ٩٩

التسريح متحققاً به.

وهنا سؤالان أثارهما الجصاص في تفسيره:

- ١- كيف يفسر قوله: «أَوْ تَسْرِحُ بِإِحْسَانٍ» بالتطليق الثالث، مع أن المراد من قوله في الآية المتأخرة «أَوْ سَرَّحُوهُنَّ بِإِحْسَانٍ» هو ترك الرجعة، وهكذا المراد من قوله: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» (الطلاق / ٢) هو تركها حتى ينتهي أجلها، ومعلوم أنه لم يرد من قوله: «أَوْ سَرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» أو قوله: «أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ»: طلقوهن واحدة أخرى (١) ١٥٣. ويلاحظ عليه: أن السؤال والإشكال الناشئ من خلط المفهوم بالمصداق، فاللفظ في كلا الموردين مستعمل في التسريح والطلاق، غير أنه يتحقق في مورد بالطلاق، وفي آخر بترك الرجعة، وهذا لا يعد تفكيكاً في معنى لفظ واحد في موردين، ومصادقه في الآية ٢٢٩، هو الطلاق، وفي الآية ٢٣١، هو ترك الرجعة، والاختلاف في المصداق لا يوجب اختلافاً في المفهوم.
- ٢- إن التطليقة الثالثة مذكورة في نسق الخطاب بعده في قوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ» وعندئذ يجب حمل قوله تعالى: «أَوْ تَسْرِحُ بِإِحْسَانٍ» المتقدم عليه على فائدة مجددة وهي وقوع البينونة بالاثنتين (٢) ١٥٤ بعد انقضاء العدة. وأيضاً لو كان التسريح بإحسان هو الثالثة لوجب أن يكون قوله

١- الجصاص، التفسير ٢: ٣٨٩.

٢- الأولى أن يقول: بكل طلاق.

ص: ١٠٠

تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا» عقيب ذلك هي الرابعة، لأنَّ الفاء للتعقيب قد اقتضى طلاقاً مستقلاً بعدما تقدّم ذكره (١) ١٥٥.

والإجابة عنه واضحة، لأنّه لا مانع من الاجمال أولاً ثمّ التفصيل ثانياً، فقوله تعالى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا» بيان تفصيلي للتسريح بعد البيان الإجمالي، والتفصيل مشتمل على ما لم يشتمل عليه الاجمال من تحريمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره. فلو طلقها الزوج الثاني عن اختياره فلا جناح عليهما أن يتراجعا بالعقد الجديد إن ظنّا أن يُقيما حدود الله، فأين هذه التفاصيل من قوله: «أَوْ تَسْرِحْ بِإِحْسَانٍ». وبذلك يعلم أنّه لا يلزم أن يكون قوله: «فَإِنْ طَلَّقَهَا» طلاقاً رابعاً.

وقد روى الطبري عن أبي رزين أنّه قال: أتى النبي صلى الله عليه وآله رجل فقال: يا رسول الله أرأيت قوله: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحٌ بِإِحْسَانٍ» فأين الثالثة؟ قال رسول الله: «إِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِحٌ بِإِحْسَانٍ» هي الثالثة (٢) ١٥٦.

نعم الخبر مرسل وليس أبو رزين الأسدي صحابياً بل تابعي.

وقد تضافرت الروايات عن أئمة أهل البيت أنّ المراد من قوله: «أَوْ تَسْرِحٌ بِإِحْسَانٍ» هي التطليقة الثالثة (٣) ١٥٧.

إلى هنا تمّ تفسير الآية وظهر أنّ المعنى الثاني لتخلّل لفظ «الفاء» أظهر بل هو المتعين بالنظر إلى روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام.

١- الجصاص، التفسير ١: ٣٨٩.

٢- الطبري، التفسير ٢: ٢٧٨.

٣- البحراني، البرهان ١: ٢٢١. وقد نقل روايات ست في ذيل الآية.

ص: ١٠١

بقي الكلام في دلالة الآية على بطلان الطلاق ثلاثاً بمعنى عدم وقوعه بقيد الثلاث، وأما وقوع واحدة منها فهو أمر آخر، فنقول:

الاستدلال على بطلان الطلاق ثلاثاً

إذا عرفت مفاد الآية، فاعلم أنّ الكتاب والسنة يدلّان على بطلان الطلاق ثلاثاً، وأنّه يجب أن يكون الطلاق واحداً بعد الأخرى، يتخلّل بينهما رجوع أو نكاح، فلو طلق ثلاثاً مرة واحدة. أو كرّر الصيغة فلا تقع الثلاث. وأما احتسابها طلاقاً واحداً، فهو وإن كان حقاً، لكنّه خارج عن موضوع بحثنا، واليك الاستدلال بالكتاب أولاً والسنة ثانياً.

أولاً: الاستدلال بالكتاب

١- قوله سبحانه: «فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ».

تقدّم أنّ في تفسير هذه الفقرة من الآية قولين مختلفين، والمفسّرون بين من يجعلها ناظرة إلى الفقرة المتقدمة أعنى قوله: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ...» ومن يجعلونها ناظرة إلى التطليق الثالث الذي جاء في الآية التالية، وقد عرفت ما هو الحق، فتلك الفقرة تدلّ على بطلان الطلاق ثلاثاً على كلا التقديرين.

أمّا على التقدير الأول، فواضح؛ لأنّ معناها أنّ كلّ مرة من المَرَّتَيْنِ يجب أن يتبعها أحد أمرين: إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان. قال ابن كثير: أي إذا طلقها واحدة أو اثنتين، فأنت مخير فيها ما دامت عدتها باقية، بين أن تردّها إليك ناوياً بالإصلاح والإحسان وبين أن تتركها حتى تنقضي عدتها، فتبين منك، وتطلق سراحها محسناً إليها لا

ص: ١٠٢

تظلمها من حقها شيئاً ولا تضارّ بها (١) ١٥٨. وأين هذا من الطلاق ثلاثاً بلا تخلل بواحد من الأمرين - الإمساك أو تركها حتى ينقضى أجلها - سواء طلقها بلفظ: أنت طالق ثلاثاً، أو: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق.

وأما على التقدير الثاني، فإن تلك الفقرة وإن كانت ناظرة لحال الطلاق الثالث، وساكته عن حال الطلاقين الأولين، لكن قلنا إن بعض الآيات، تدل على أن مضمونه من خصيصه مطلق الطلاق، من غير فرق بين الأولين والثالث فالمطلق يجب أن يتبع طلاقه بأحد أمرين:

١- الإمساك بمعروف.

٢- التسريح بإحسان.

فعدم دلالة الآية الأولى على خصيصه الطلاقين الأولين، لا ينافي استفادتها من الآيتين الماضيتين (٢) ١٥٩. ولعلهما تصلحان قرينة لإلقاء الخصوصية من ظاهر الفقرة «فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» وإرجاع مضمونها إلى مطلق الطلاق، ولأجل ذلك قلنا بدلالة الفقرة على لزوم اتباع الطلاق بأحد الأمرين على كلا التقديرين. وعلى أي حال فسواء كان عنصر الدلالة نفس الفقرة أو غيرها - كما ذكرنا - فالمحصل من المجموع هو كون اتباع الطلاق بأحد أمرين من لوازم طبيعته الطلاق الذي يصلح للرجوع.

ويظهر ذلك بوضوح إذا وقفنا على أن قوله: «فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ» من القيود الغالبية، وإلا فالواجب منذ أن يطلق زوجته، هو القيام بأحد

١- ابن كثير، التفسير ١: ٥٣.

٢- الآية ٢٣١ من سورة البقرة والآية ٢ من سورة الطلاق.

ص: ١٠٣

الأمرين، لكن تخصيصه بزمان خاص، وهو بلوغ آجالهن، هو لأجل أن المطلق الطاغى عليه غضبه وغيظه، لا تنطفئ سورة غضبه فوراً حتى تمضي عليه مدة من الزمن تصلح، لأدنى يتفكر في أمر زوجته ويخاطب بأحد الأمرين، وإلا فطبيعة الحكم الشرعي «فإمساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَشْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» تقتضى أن يكون حكماً سائداً على جميع الأزمنة من لدن أن يتفوّه بصيغته الطلاق إلى آخر لحظة تنتهي معها العدة.

وعلى ضوء ما ذكرنا تدلّ الفقرة على بطلان الطلاق الثلاث وأنه يخالف الكيفية المشروعة في الطلاق، غير أن دلالتها على القول الأول بنفسها، وعلى القول الثاني بمعونه الآيات الأخر.

٢- قوله سبحانه: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ»

إنّ قوله سبحانه: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» ظاهر في لزوم وقوعه مرّة بعد أخرى لا دفعة واحدة وإلا يصير مرّة ودفعة، ولأجل ذلك عبّر سبحانه بلفظ «المرّة» ليدلّ على كيفية الفعل وأنّه الواحد منه، كما أنّ الدفعة والكثرة والنزلة، مثل المرّة، وزناً ومعنى واعتباراً. وعلى ما ذكرنا فلو قال المطلق: أنت طالق ثلاثاً، لم يطلق زوجته مرّة بعد أخرى، ولم يطلق مرّتين، بل هو طلاق واحد، وأمّا قوله «ثلاثاً» فلا يصير سبباً لتكرّره، وتشهد بذلك فروع فقهية لم يقل أحد من الفقهاء فيها بالتكرار بضمّ عدد فوق الواحد. مثلاً اعتبر في اللعان شهادات أربع، فلا تجزى عنها شهادة واحدة مشفوعة بقوله «أربعاً». وفصول الأذان المأخوذة فيها التثنية، لا يتأتّى التكرار فيها بقراءة واحدة وإردافها بقوله «مرّتين». ولو حلف في القسم وقال: «أقسم بالله خمسين يمناً أن هذا

ص: ١٠٤

قائله « كان هذا يميناً واحداً. ولو قال المقر بالزنا: «أنا أقر أربع مرّات أنّي زني» كان إقراراً واحداً، ويحتاج إلى إقرارات، إلى غير ذلك من الموارد التي لا يكفي فيها العدد عن التكرار.

قال الجصاص: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ»، وذلك يقتضى التفريق لا محالة، لأنه لو طَلَّقَ اثنتين معاً لما جاز أن يقال: طَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ، وكذلك لو دفع رجل إلى آخر درهمين لم يجز أن يقال: أعطاه مَرَّتَيْنِ، حتى يفرق الدفع، فحينئذٍ يطلق عليه، وإذا كان هذا هكذا، فلو كان الحكم المقصود باللفظ هو ما تعلّق بالتطليقتين من بقاء الرجعة لأدّى ذلك إلى إسقاط فائدة ذكر المَرَّتَيْنِ، إذ كان هذا الحكم ثابتاً في المرة الواحدة إذا طَلَّقَ اثنتين، فثبت بذلك أن ذكر المَرَّتَيْنِ إنّما هو أمر بايقاعه مَرَّتَيْنِ، ونهى عن الجمع بينهما في مرّة واحدة (١) ١٦٠.

هذا كله إذا عبّر عن التطليق ثلاثاً بصيغة واحدة، أما إذا كرّر الصيغة كما عرفت فربّما يغتَرّ به البسطاء ويزعمون أن تكرار الصيغة ينطبق على الآية، لكنّه مردود من جهة أخرى وهى:

أنّ الصيغة الثانية والثالثة تقعان باطلتين لعدم الموضوع للطلاق، فإنّ الطلاق إنّما هو لقطع علقه الزوجيّة، فلا زوجيّة بعد الصيغة الأولى حتى تقطع، ولا رابطة قانونيّة حتى تصرف.

وبعبارة واضحة: إنّ الطلاق هو أن يقطع الزوج علقه الزوجيّة بينه وبين امرأته ويطلق سراحها من قيدها، وهو لا يتحقّق بدون وجود تلك

ص: ١٠٥

العلاقة الاعتبارية الاجتماعية، ومن المعلوم أنَّ المطلقة لا تطلق، والمسرحة لا تسرح. وربما يقال: إنَّ المطلقة ما زالت في حباله الرجل وحكمها حكم الزوجة، فعندئذ يكون للصيغة الثانية والثالثة تأثير بحكم هذه الضابطة. ولكن الإجابة عنه واضحة، وذلك لأنَّ الصيغة الثانية لغوٌ جداً، لأنَّ الزوجة بعدها أيضاً بحكم الزوجة. وإنما تخرج عنه إذا صار الطلاق بائناً وهو يتحقق بالطلاق ثلاثاً.

والحاصل: أنَّه لا يحصل بهذا النحو من التطليقات الثلاث، العدد الخاص الذي هو موضوع للآية التالية، أعنى قوله سبحانه: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ» وكيف لا يكون ذلك، وقد قال صلى الله عليه وآله: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، وقال: «لا طلاق قبل نكاح» (١) ١٦١.

فتعدّد الطلاق رهن تخلل عقدة الزواج بين الطلاقين، ولو بالرجوع، وإذا لم تتخلل يكون التكلم أشبه بالتكلم بكلام لغو. قال السماك: إنما النكاح عقدة تعقد، والطلاق يحلّها، وكيف تُحل عقدة قبل أن تعقد؟! (٢) ١٦٢ ٣- قوله سبحانه: «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» إنَّ قوله سبحانه: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ»، وارد في الطلاق الذي يجوز فيه الرجوع (٣) ١٦٣. ومن جانب آخر دلَّ قوله سبحانه: «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ

١- البيهقي، السنن الكبرى ٧: ٣١٨- / ٣٢١- الحاكم، المستدرک ٢: ٢٤.

٢- المصدر نفسه ٧: ٣٢١.

٣- فخرج الطلاق البائن كطلاق غير المدخولة، وطلاق اليائسة من المحيض الطاعنة في السن وغيرهما.

ص: ١٠٦

فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ» (الطلاق / ١). على أن الواجب في حق هؤلاء هو الاعتداد واحصاء العدة، من غير فرق بين أن نقول: إن «اللام» في «عَدَّتِهِنَّ» للظرفية بمعنى «في عدتهن» أو بمعنى الغاية، والمراد لغاية أن يتعددن، إذ على كل تقدير يدل على أن من خصائص الطلاق الذي يجوز فيه الرجوع، هو الاعتداد واحصاء العدة، وهو لا يتحقق إلّا بفصل الأول عن الثاني، وإلّا يكون الطلاق الأول بلا عدة وإحصاء ولو طلق اثنتين مرة. ولو طلق ثلاثاً يكون الأول والثاني كذلك.

وقد استدل بعض أئمة أهل البيت بهذه الآية على بطلان الطلاق ثلاثاً:

روى صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام: أن رجلاً قال له: إنني طَلَّقت امرأتى ثلاثاً في مجلس؟ قال: ليس بشيء، ثم قال: أما تقرأ كتاب الله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ - إلى قوله سبحانه - لَعَلَّ اللَّهُ يُخْرِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً» ثم قال: كل ما خالف كتاب الله والسنة فهو يرد إلى كتاب الله والسنة (١) ١٦٤.

أضف إلى ذلك: أنه لو صحّ التطلاق ثلاثاً فلا يبقى لقوله سبحانه:

«لَعَلَّ اللَّهُ يُخْرِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً» فائدة لأنه يكون بائناً ويبلغ الأمر إلى ما لا تحمد عقباه، ولا تحلّ العدة إلّا بِنِكَاح رجل آخر وطلاقه مع أن الظاهر أن المقصود حلّ المشكل من طريق الرجوع أو العقد في العدة.

ثانياً: الاستدلال بالسنة

تعرفت على قضاء الكتاب في المسألة، وأما حكم السنة، فهي

١- عبد الله بن جعفر الحميري، قرب الاسناد: ٣٠- ورواه الحرّ العاملي في وسائل الشيعة ج ١٥، الباب ٢٩، الحديث ٢٥، من أبواب مقدمات الطلاق.

ص: ١٠٧

تعرب عن أن الرسول كان يعدّ مثل هذا الطلاق لعباً بالكتاب.

١- أخرج النسائي عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضباناً ثم قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟ حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله؟ (١) ١٦٥. إن محمود بن لبيد صحابي صغير وله سماع، روى أحمد باسناد صحيح عنه قال: أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله فضلى بنا المغرب في مسجدنا فلما سلم منها... (٢) ١٦٦. ولو سلمنا عدم سماعه كما يدّعيه ابن حجر في فتح الباري (٣) ١٦٧ فهو صحابي ومراسيل الصحابة حجة بلا كلام عند الفقهاء، أخذاً بعدالتهم أجمعين.

٢- روى ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال: طلق ركانة زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله رسول الله: كيف طلقته؟ قال: طلقته ثلاثاً في مجلس واحد. قال: إنما تلك طلقه واحدة فارتجعها (٤) ١٦٨. والسائل هو ركانة بن عبد يزيد، روى الإمام أحمد باسناد صحيح

١- النسائي، السنن ٦: ١٤٢- والسيوطي، الدر المنثور ١: ٢٨٣.

٢- أحمد بن حنبل، المسند ٥: ٤٢٧.

٣- ابن حجر، فتح الباري ٩: ٣١٥، ومع ذلك قال: رجاله ثقات، وقال في كتابه الآخر بلوغ المرام، ٢٢٤: رواه موثقون، ونقل الشوكاني في نيل الأوطار ٧: ١١ عن ابن كثير أنه قال: اسناده جيد، أنظر «نظام الطلاق في الإسلام» للقاضي أحمد محمد شاكر: ٣٧.

٤- ابن رشد، بداية المجتهد ٢: ٦١- ورواه آخرون كابن قيم في إغاثة اللهفان: ١٥٦- والسيوطي في الدر المنثور ١: ٢٧٩ وغيرهم.

ص: ١٠٨

عن ابن عباس قال: طلق ركانه بن عبد يزيد أخو بني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال: فسأله رسول الله: كيف طلقتهما؟ قال: طلقتهما ثلاثاً. قال، فقال: في مجلس واحد؟ قال: نعم. قال: فإنما تلك واحدة فرجعها إن شئت. قال: فأرجعها فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر (١) ١٦٩.

الاجتهاد مقابل النص

التحق النبي الأكرم بالرفيق الأعلى وقد حدث بين المسلمين اتجاهان مختلفان، وصراعان فكريان، فعلى ومن تبعه من أئمة أهل البيت، كانوا يحاولون التعرف على الحكم الشرعي من خلال النص الشرعي آية ورواية، ولا يعملون برأيهم أصلاً، وفي مقابلهم لفيف من الصحابة يستخدمون رأيهم للتعرف على الحكم الشرعي من خلال التعرف على المصلحة ووضع الحكم وفق متطلباتها. إن استخدام الرأي فيما لا نص فيه، ووضع الحكم وفق المصلحة أمر قابل للبحث والنقاش، إنما الكلام في استخدامه فيما فيه نص، فالطائفة الثانية كانت تستخدم رأيها تجاه النص، لا في خصوص ما لا نص فيه من كتاب أو سنة بل حتى فيما كان فيه نص ودلالة. يقول أحمد أمين المصري: ظهر لي أن عمر بن الخطاب كان يستعمل الرأي في أوسع من المعنى الذي ذكرناه، وذلك أن ما ذكرناه هو

ص: ١٠٩

استعمال الرأي حيث لا نص من كتاب ولا سنة، ولكننا نرى الخليفة سار أبعد من ذلك، فكان يجتهد في تعرف المصلحة التي لأجلها نزلت الآية أو ورد الحديث، ثم يسترشد بتلك المصلحة في أحكامه، وهو أقرب شيء إلى ما يعبر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته (١) ١٧٠.

إن الاسترشاد بروح القانون الذي أشار إليه أحمد أمين أمر، ونبذ النص والعمل بالرأي أمر آخر، ولكن الطائفة الثانية كانوا ينبذون النص ويعملون بالرأي، وما روى عن الخليفة في هذه المسألة، من هذا القليل. وإن كنت في ريب من ذلك فنحن نتلو عليك ما وقفنا عليه:

- ١- روى مسلم عن ابن عباس، قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم (٢) ١٧١.
- ٢- وروى عن ابن طاووس عن أبيه: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وأبى بكر وثلاثاً من (خلافة عمر)؟ فقال: نعم (٣) ١٧٢.
- ٣- وروى أيضاً: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله وأبى بكر واحدة؟ قال: قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم (٤) ١٧٣.

١- أحمد أمين، فجر الإسلام: ٢٣٨، نشر دار الكتاب.

٢- مسلم، الصحيح: ٤ باب الطلاق الثلاث، الحديث ١ و ٢.

٣- مسلم، الصحيح: ٤ باب الطلاق الثلاث، الحديث ١ و ٢.

٤- مسلم، الصحيح: ٤ باب الطلاق الثلاث، الحديث ٣. التابع: بمعنى الاكثار من الشر.

ص: ١١٠

٤- روى البيهقي، قال: كان أبو الصهباء كثير السؤال لابن عباس، قال: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، جعلوها واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر رضى الله عنه وصدرأ من إمارة عمر رضى الله عنه فلما رأى الناس قد تابعوا فيها، قال: أجزوهن عليهم (١) ١٧٤.

٥- أخرج الطحاوى من طريق ابن عباس أنه قال: لما كان زمن عمر رضى الله عنه قال: يا أيها الناس قد كان لكم فى الطلاق أناة وإنه من تعجل أناة الله فى الطلاق ألزمناه إياه (٢) ١٧٥.

٦- عن طاووس قال: قال عمر بن الخطاب: قد كان لكم فى الطلاق أناة فاستعجلتم أناتكم وقد أجزنا عليكم ما استعجلتم من ذلك (٣) ١٧٦.

٧- عن الحسن: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فى مجلس أن أجعلها واحدة، ولكن أقواماً جعلوا على أنفسهم، فألزم كل نفس ما ألزم نفسه. من قال لامرأته: أنت على حرام، فهي حرام، ومن قال لامرأته:

أنت بائنة، فهي بائنة، ومن قال: أنت طالق ثلاثاً، فهي ثلاث (٤) ١٧٧.

هذه النصوص تدل على أن عمل الخليفة لم يكن من الاجتهاد فيما لا نص فيه، ولا أخذاً بروح القانون الذى يعبر عنه بتنقيح المناط

١- البيهقي، السنن ٧: ٣٣٩- والسيوطى، الدر المنثور ١: ٢٧٩.

٢- العيني، عمدة القارئ ٩: ٥٣٧، وقال: اسناده صحيح.

٣- المتقى الهندي، كنز العمال ٩: ٦٧٦، برقم ٢٧٩٤٣.

٤- المتقى الهندي، كنز العمال ٩: ٦٧٦، برقم ٢٧٩٤٣.

ص: ١١١

واسراء الحكم الشرعى إلى المواضع التى تتشارك المنصوص فى المسألة، كما إذا قال: الخمر حرام، فيسرى حكمه إلى كل مسكر أخذاً بروح القانون، وهو أن علمه التحريم هى الإسكار الموجودة فى المنصوص وغير المنصوص، وأنما كان عمله من نوع ثالث وهو الاجتهاد تجاه النص ونبد الدليل الشرعى، والسير وراء رأيه وفكره وتشخيصه، وقد ذكروا هنا تبريرات لحكم الخليفة، منها: لما كان الحكم الصادر عن الخليفة يخالف نص القرآن أو ظاهره، حاول بعض المحققين تبرير عمل الخليفة ببعض الوجوه حتى يتبرر حكمه ويصححه ويخرجه عن مجال الاجتهاد مقابل النص بل يكون صادراً عن دليل شرعى، ومن تلك الوجوه:

١- نسخ الكتاب بالاجماع الكاشف عن النص:

إنّ الطلاق الوارد فى الكتاب منسوخ، فان قلت: ما وجه هذا النسخ وعمر رضى الله عنه لا ينسخ، وكيف يكون النسخ بعد النبى صلى الله عليه وآله؟ قلت: لما خاطب عمر الصحابة بذلك فلم يقع إنكار، صار إجماعاً، والنسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا، بطريق أن الإجماع موجب علم اليقين كالنص فيجوز أن يثبت النسخ به، والإجماع فى كونه حجة أقوى من الخبر المشهور. فان قلت: هذا إجماع على النسخ من تلقاء أنفسهم فلا يجوز ذلك فى حقهم، قلت: يحتمل أن يكون ظهر لهم نص أوجب النسخ ولم ينقل إلينا (١) ١٧٨.

١- العيني، عمدة القارئ ٩: ٥٣٧.

ص: ١١٢

يلاحظ عليه أولًا: أنَّ المسألة يوم أفتى بها الخليفة، كانت ذا قولين بين نفس الصحابة، فكيف انعقد الإجماع على قول واحد، وقد عرفت الأقوال في صدر المسألة. ولأجل ذلك نرى البعض الآخر ينفي انعقاد الإجماع البتة ويقول: «وقد أجمع الصحابة إلى السنة الثانية من خلافته عمر على أنَّ الثلاث بلفظ واحد واحد، ولم ينقض هذا الإجماع بخلافه، بل لا يزال في الأمة من يفتي به قرناً بعد قرن إلى يومنا هذا» (١) ١٧٩.

وثانياً: أنَّ هذا البيان يخالف ما برّر به الخليفة عمله حيث قال: إنَّ الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم، ولو كان هناك نص عند الخليفة، لكان التبرير به هو المتعين.

وفي الختام نقول: أين ما ذكره صاحب العمدۀ ممّا ذكره الشيخ صالح بن محمد العمرى (المتوفى ١٢٩٨) حيث قال: إنَّ المعروف عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وعند سائر العلماء المسلمين: أنَّ حكم الحاكم المجتهد إذا خالف نص كتاب الله تعالى أو سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وجب نقضه ومنع نفوذه، ولا يعارض نص الكتاب والسنة بالاحتمالات العقلية والخيالات النفسية، والعصبية الشيطانية بأن يقال: لعل هذا المجتهد قد اطلع على هذا النص وتركه لعلّه ظهرت له، أو أنّه اطلع على دليل آخر، ونحو هذا ممّا لهج به فرق الفقهاء المتعصّبين وأطبق عليه جهلة المقلّدين (٢) ١٨٠.

١- تيسير الوصول ٣: ١٦٢.

٢- العمرى، إيقاظ همم أولى الأبصار: ٩.

ص: ١١٣

٢- تعزيرهم على ما تعدّوا به حدود الله:

لم يكن الهدف من تنفيذ الطلاق ثلاثاً في مجلس، إلّا عقابهم من جنس عملهم، وتعزيرهم على ما تعدّوا حدود الله، فاستشار أولى الرأى، وأولى الأمر وقال: إنّ الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناء فلو أمضيناه عليهم؟ فلما وافقوه على ما اعتزم أمضاه عليهم وقال: أيّها الناس قد كانت لكم في الطلاق أناء وأنه من تعجل أناء الله ألزمناه إيّاه (١) ١٨١.

لم أجد نصّاً فيما فحصت في مشاورة عمر أولى الرأى والأمر، غير ما كتبه إلى أبى موسى الأشعري بقوله: «لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس أن أجعلها واحدة...» (٢) ١٨٢ وهو يخبر عن عزمه وهمّه ولا يستشير، ولو كانت هنا استشارة كان عليه أن يستشير الصحابة من المهاجرين والأنصار القاطنين في المدينة وعلى رأسهم على بن أبى طالب، وقد كان يستشير في مواقف خطيرة ويقتفى رأيه.

ولا- يكون استعجال الناس، مبرراً لمخالفة الكتاب والسنة بل كان عليه ردع الناس عن عملهم السيئ بقوة ومنعه، وكيف تصحّ مؤاخذتهم بما أسماه رسول الله لعباً بكتاب الله (٣) ١٨٣.

يقول ابن قيم: إنّ هذا القول قد دلّ عليه الكتاب والسنة والقياس

١- أحمد بن حنبل، المسند ١: ٣١٤، برقم ٢٨٧٧، وقد مرّ تخريج الحديث أيضاً، لاحظ نظام الطلاق في الإسلام لأحمد محمد شاكر: ٧٩.

٢- المتقى الهندي، كنز العمال ٩: ٦٧٦، برقم ٢٧٩٤٣.

٣- السيوطي، الدر المنثور ١: ٢٨٣.

ص: ١١٤

والاجماع القديم، ولم يأت بعده اجماع يبطله ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه أن الناس قد استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم إيقاعه جملة واحدة، فرأى من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم ليعلموا أن أحدهم إذا أوقعه جملة بانت منه المرأة، وحرمت عليه، حتى تنكح زوجاً غيره نكاح رغبة، يراد للدوام لا نكاح تحليل، فإذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق المحرم، فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه، ورأى أن ما كانوا عليه في عهد النبي وعهد الصديق، وصدرًا من خلافته كان الأليق بهم، لأنهم لم يتابعوا فيه وكانوا يتقون الله في الطلاق، وقد جعل الله لكل من اتقاه مخرجًا، فلمَّا تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلَّقوا على غير ما شرَّعه الله ألزمهم بما التزموه عقوبة لهم فإنَّ الله شرَّع الطلاق مرَّة بعد مرَّة، ولم يشرَّعه كلَّه مرَّة واحدة (١) ١٨٤.

يلاحظ عليه: أن ما ذكره من التبرير لعمل الخليفة غير صحيح، إذ لو كانت المصالح المؤقتة مبررة لتغير الحكم فما معنى «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة» ولو صحَّ ما ذكره لتسرَّب التغير إلى أركان الشريعة، فيصبح الإسلام العوبة بيد الساسة، فيأتى سائس فيحرِّم الصوم على العمال لتقوية القوَّة العاملة في المعامل.

وفى الختام فقد تتبَّه بعض علماء أهل السنَّة في هذه العصور لما فى تنفيذ هذا النوع من الطلاق، ولأجل ذلك تغيَّر قانون محاكم مصر الشرعية، وخالفت مذهب الحنفية بعد استقلالها وتحزُّرها عن سلطنة الدولة العثمانية.

ص: ١١٥

وللأسف أنّ كثيراً من مفتي أهل السنّة على تنفيذ هذا النوع من الطلاق، ولأجل ذلك يقول مؤلّف المنار بعد البحث الضافى حول المسألة: «ليس المراد مجادلة المقلّدين أو إرجاع القضاء والمفتين عن مذاهبهم، فإنّ أكثرهم يطلع على هذه النصوص في كتب الحديث وغيرها ولا يبالى بها، لأنّ العمل عندهم على أقوال كتبهم دون كتاب الله وسنّة رسوله» (١) ١٨٥.

١- السيد محمد رشيد رضا، المنار ٢: ٣٨٦١، ط الثالثة ١٣٧٦ هـ.

المسألة السابعة: النهي عن متعة الحج

أو الاجتهاد تجاه النصّ
إنّ الكاتب المصري أحمد أمين، يصف الخليفة عمر بن الخطاب بأنّه كان ممّن يأخذ بروح القانون لا بلفظه (١) ١٨٦. وهو يريد بذلك تفسير ما شوهدت منه في بعض الموارد المخالفة للنصوص، ولو صحّ ما ذكره في بعضها فإنّ البعض الآخر غير صحيح. ونحن نرى أنّه كان ممّن يجتهد تجاه النص، ويأخذ بالرأى، مكان الأخذ بالدليل.
إنّ العاطفة الدينية هي التي دفعت الكاتب المصري إلى ذلك التفسير، ولو أنّه تأمل فيما سبق من تنفيذ الطلاق الثلاث، وما يأتي منه

١- أحمد أمين، فجر الإسلام ٢: ٢٣٨ نشر دار الكتاب.

ص: ١١٧

فى هذه المسألة من تحريم حج التمتع، وحصره فى القران والافراد، يقف على أنه كان ممن يقدم المصلحة المزعومة على الذكر الحكيم وتنصيب النبى الأكرم، وإنه ما نهى عن متعة الحج وما هدد بفاعلها إلا أنه كان يكره أن يغتسل الحاج تحت الأراك ثم يفيض منه إلى الحج ورأسه يقطر ماءً، لأن التحلل من محظورات الإحرام بين العمره والحج، من لوازم ذاك النوع من الحج، وهو مما كان لا يروقه.

وإن كنت فى شك فاقرا ما نتلوه عليك:

اتفق الفقهاء على أن أنواع الحج ثلاثة: تمتع، وقران، وافراد.

والمقصود من الأول، هو إحرام الشخص بالحج فى أشهره (شوال وذى القعدة وذى الحجة). والإتيان بأعمالها، والتحلل من محظورات الإحرام بالفراغ منها، ثم الإحرام بالحج من مكة والإتيان بأعماله من الوقوف بعرفات والإفاضة إلى المشعر و... ويصح هذا النوع من الحج ممن كان آفاقياً، أى من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وبيتته عن مكة بمقدار يجوز فيه تقصير الصلاة. وعند الإمامية من نأى عن مكة ٤٨ ميلاً من كل جانب وهو لا يتجاوز عن ١٦ فرسخاً.

وأما القسمان الآخران، فالقران عند أهل السنة هو الإحرام بالحج والعمره معاً ويقول: لبّيك اللهم بحج وعمره، فيأتى بأعمال الحج أولاً ثم العمره بإحرام واحد. وهو القران الحقيقى.

وهناك قسم يسمى بالقران الحكيمى، وهو أن يدخل إحرام الحج فى إحرام العمره ثم يجمع بين أعمالها. وذلك بأن يحرم بالعمره أولاً،

ص: ١١٨

وقبل أن يطوف لها، إمّا أربعة أشواط، أو قبل أن يشرع فيه يحرم للحج، على اختلاف بين الحنفية والشافعية، وهل يكتفى بطواف وسعى واحد، أو لكل طوافه وسعيه؟ فيه اختلاف.

وأما الافراد، فهو أن يُحرم بالحج من ميقات بلده، وبعد الفراغ من أعماله، يُحرم بالعمرة. والقران والافراد، يشترك فيهما جميع الناس ولا يختص بغير الآفاقي.

هذا لدى أهل السنة وأما الإمامية، فالقران والافراد واجب على من لم يكن بين مكة وبيته، ٤٨ ميلاً، وأما النائي عن هذا الحد، فواجبه هو حج التمتع.

والقران والافراد، ليسا أمرين متغايرين عندهم، بل يتمتع كل منهما بإحرام للحج وإحرام للعمرة، غير أن الإحرام في الأول يقتصر بسوق الهدى دون الثاني، وعلى ذلك لا يجوز عندهم الإتيان بالحج والعمرة بإحرام واحد، ولا إدخال إحرام الحج في إحرام العمرة، كما في القران الحكمي (١) ١٨٧.

والأصل حج التمتع، كما في قوله سبحانه: «فَإِذَا أُمِيتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» (البقرة/ ١٩٦).

وتفسير الآية: أن من «تمتع» بسبب الإتيان «بالعمرة» بما يحرم

١- لاحظ المختصر النافع للمحقق الحلي: ٧٨- والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢: ٣٩١- والمغنى لابن قدامة ٣: ٢٣٣- والفقهاء على المذاهب الأربعة للجزيري ٢: ٦٨٤ وغيرها.

ص: ١١٩

على المحرم، كالطيب والمخيظ والنساء ومتوجّها «إلى الحجّ» فعليه «ما استيسر من الهدى» من البدنة أو البقرة أو الشاة. ثم يبين كيفية الصيام وقال: «ثلاثة أيام في الحجّ» متواليات و «سبعة إذا رجعت» إلى أوطانكم «تلك عشرة كاملة وذلك» أى التمتع بالعمرة إلى الحجّ فرض على من لم يكن أهله باعتبار موطنه ومسكنه، «حاضرى المسجد الحرام» أى لم يكن من أهل مكة وقراها «واتّقوا الله» فيما أمرتم به ونهيتم عنه فى أمر الحجّ «واعلموا أنّ الله شديد العقاب».

والآية صريحة فى جواز التمتع بمحظورات الإحرام بعد الإتيان بأعمال العمرة، وقبل التوجّه إلى الحجّ، ولم يدّع أحد كونها منسوخة بآية، أو قول أو فعل، بل أكّد النبى الأكرم تشريعه بعمله.

روى أهل السير والتاريخ: أنّ رسول الله خرج فى العام العاشر من الهجرة إلى الحجّ لخمس ليال بقين من ذى القعدة، وقالت عائشة: لا يُذكر ولا يُذكر الناس إلّا الحجّ حتى إذا كان بسرف وقد ساق رسول الله صلى الله عليه وآله معه الهدى، وأشراف من أشراف الناس، أمر الناس أن يحلّوا بعمرة إلبامن ساق الهدى - إلى أن قالت: - ودخل رسول الله مكة فحلّ كلّ من كان لا هدى معه، وحلّت نساؤه بعمرة، - إلى أن قال: - لما أمر رسول الله نساءه أن يحلّلن بعمرة قلن: فما يمنعك يا رسول الله أن تحلّ معنا؟ فقال: إننى أهديت ولّيت فلا أحلّ حتى أنحرّ هدى.

إنّ رسول الله كان بعث علياً رضى الله عنه إلى نجران فلقية بمكة وقد أحرم فدخل على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فوجدها قد حلّت وتهيّأت فقال:

ما لك يا بنت رسول الله؟ قالت: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن نحلّ بعمرة

ص: ١٢٠

فحللنا، ثم أتى رسول الله فلياً فرغ من الخبر عن سفره قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: إنطلق فطف بالبيت وحل كما حل أصحابك، قال: يا رسول الله إني أهلت كما أهلت فقال: إرجع فاحلل كما حل أصحابك، قال: يا رسول الله إني قلت حين أحرمت: اللهم إني أهل بما أهل به نبيك وعبدك ورسولك صلى الله عليه وآله قال: فهل، معك من هدى؟! قال: لا. فأشركه رسول الله في هديه وثبت على إحرامه مع رسول الله حتى فرغاً من الحج، ونحر رسول الله الهدى عنهما (١) ١٨٨.

هذا هو الذكر الحكيم المدعم بالسنة وإجماع الأمة، ومع ذلك نرى أن بعض الصحابة لا يروقه متعة الحج لا في عصر الرسالة ولا بعده بل يفتي بتحريمها! وإليك البيان:

- ١- روى أبو داود أن النبي أمر أصحابه أن يجعلوها عمرة، يطوفوا ثم يقصروا ويحلوا إلامن كان معه الهدى فقالوا: أنطلق إلى منى وذكورنا تقطر، فبلغ ذلك رسول الله فقال: «لو أتى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معى الهدى لأحللت» (٢) ١٨٩.
- ٢- روى مالك، عن محمد بن عبد الله أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ومما يذكر أن التمتع بالعمرة إلى الحج. فقال الضحاك بن قيس: لا يفعل ذلك إلامن جهل أمر الله عز وجل. فقال سعد: بئس ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: إن عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك، فقال سعد: قد صنعها

١- ابن هشام، السيرة النبوية ٢: ٦٠١-٦٠٢ و ٤: ٢٤٨-٢٤٩ (ط ج).

٢- أبو داود، السنن ٢: ١٥٦، رقم ١٧٨٩.

ص: ١٢١

رسول الله وصنعناها معه (١) ١٩٠.

٣- وروى عن عبد الله بن عمر أنه قال: والله لأن أعتمر قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة (٢) ١٩١.

٤- روى الترمذي عن سالم بن عبد الله أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال عبد الله بن عمر: هي حلال، فقال الشامي: إن أباك قد نهى عنها! فقال عبد الله بن عمر: رأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله صلى الله عليه وآله أم أمر أبي نتبع أم أمر رسول الله؟ فقال الرجل: بل أمر رسول الله، فقال: لقد صنعها رسول الله (٣) ١٩٢.

٥- روى مسلم عن أبي نضرة قال: كان ابن عباس يأمر بالمتعة، وكان ابن الزبير ينهى عنها، قال: فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال: على يد دار الحديث وتمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله فلمّا قام عمر قال: إن الله كان يحلّ لرسوله ما شاء، بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازل، فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم الله - إلى أن قال في الحديث: - فأفصلوا حجكم من عمرتكم، فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم (٤) ١٩٣.

ومن العجب أن الزرقاني يقوم بتصويب فتوى الخليفة ويعلق على الرواية ويقول: الإتمام في قوله سبحانه: «فَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»

١- الإمام مالك، الموطأ، كتاب الحج رقم ٦٠- والترمذي، السنن، كتاب الحج رقم ٨٢٣.

٢- المصدر نفسه، رقم ٦١.

٣- الترمذي، الصحيح، كتاب الحج، باب ما جاء في التمتع رقم ٨٢٤.

٤- مسلم، الصحيح ٤: ٣٨، كتاب الحج، باب في المتعة بالحج والعمرة.

ص: ١٢٢

يقتضى استمرار الإحرام إلى فراغ الحج ومنع التحلل، والمتمتع متحلل ويستمتع بما كان محظوراً عليه (١) ١٩٤.

يلاحظ عليه أولاً: لو صح ما ذكره من التفسير تلزم المعارضة بين صدر الآية، أعنى قوله: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» وبين ذيلها الدالّة على جواز التمتع بين الإحرامين بقوله: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ» وهو كما ترى.

وثانياً: أن الإتمام يهدف إلى فعل كل من الحج والعمرة تماماً، بمعنى: إذا شرعتم في فعل كل فأتّمّوه، مثل قوله: «وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ» (البقرة/ ١٢٤) وقوله سبحانه: «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» (البقرة/ ١٨٧)، لا إلى الاستمرار.

وثالثاً: إذا كان التفسير تبريراً لنهى الخليفة، فهو في الوقت نفسه تخطئة للنبي الأكرم، حيث أمر أصحابه وأهل بيته بالتحلل، وإنما هو لم يتحلل لسوقه الهدى.

نعم أراد الخليفة من قوله: «فافصلوا حجكم من عمرتكم»، هو الإيتان بالعمرة في غير أشهر الحج. روى الجصاص عن ابن عمر أن عمر قال: أن تفرّقوا بين الحج والعمرة فتجعلوا العمرة في غير أشهر الحج، أتمّ لحج أحدكم (٢) ١٩٥.

٦- روى الإمام أحمد عن أبي نصره عن جابر قال: متعتان كانتا

١- تعلية الزرقاني، المطبوعة على هامش صحيح مسلم ٤: ٣٨.

٢- الجصاص، أحكام القرآن ١: ٢٨٥.

ص: ١٢٣

على عهد النبي فنهانا عنها عمر رضى الله عنه فانتهينا(١) ١٩٦.

٧- روى ابن حزم فى المحلى بسنده قال: قال عمر بن الخطاب:

متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أنهى عنهما وأضرب عليهما- ثم قال:- هذا لفظ أيوب، وفى روايه خالد: أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج(٢) ١٩٧.

٨- لم يكن نهى الخليفة عن متعة الحج مستنداً إلى دليل شرعى وإنما نهى عنه لما كرهه أن يظلوا معرّسين بهنّ فى الأراك، ثم يروحون بالحج تقطر رؤوسهم(٣) ١٩٨.

وهذا هو الذى نوهنا عنه فى صدر البحث: أنّ الخليفة ومن لفّ لفّه، كانوا يقدّمون المصالح المزعومة على النصوص الشرعية مهما تضافرت وتواترت.

ثم إنّ المتأخرين قاموا بحفظ كرامة الخليفة، فحرّفوا الكلم عن مواضعه وأولّوا نهى الخليفة بوجهين:

١- قالوا: إنّ ما حرّمه وأوعده عليه، غير هذا، وإنّما هو أن يحرم الرجل بالحجّ حتى إذا دخل مكة فسخ الحجّ إلى العمرة، ثم حلّ وأقام حلالاً حتى يهلّ بالحجّ يوم التروية(٤) ١٩٩.

١- الامام أحمد، المسند ١: ٥٢- و ٣: ٣٢٥.

٢- ابن حزم، المحلى ٧: ١٠٧- الجامع لأحكام القرطبي ٢: ٣٩٢.

٣- الامام أحمد، المسند ١: ٥٠- ابن ماجه، السنن ٢، كتاب الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج، ٢٩٧٩- والبيهقى، السنن ٥: ٢٠.

٤- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢: ٢٠٩٢.

ص: ١٢٤

وهذا كما ترى، لا يوافق ما مرّ من النصوص، خصوصاً ما نقلناه من المناظرة بين سعد والضحاك بن قيس من صحيح مسلم. ومن يقف على النصوص الكثيرة، والمناظرة الدائرة بين النبي وأصحابه، وبين الصحابة أنفسهم يطمئنّ انما نهى عن حجّ التمتع. وقد روى البخاري عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً -رضي الله عنهما- وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما، فلما رأى عليّ (النهي) أهلّ بهما: لبيك بعمره وحجّه قال: ما كنت لأدع سنّة النبي صلى الله عليه وآله لقول أحد (١) ٢٠٠.

٢- إن نهى الخليفة عن متعة الحجّ لاختصاص إباحة المتعة بالصحابة في عمرتهم مع رسول الله فحسب. ويكفي في الردّ عليه قول ابن القيم: «إنّ تلکم الآثار الدالّة على الاختصاص بالصحابة بين باطل لا يصحّ، عمّن نسب إليه البتة، وبين صحيح عن قائل غير معصوم لا يعارض به نصوص المشرّع المعصوم، ففي صحيحة الشيخين وغيرهما عن سراقه بن مالك قال: متعتنا هذه يا رسول الله ألعامنا هذا أم للأبد؟ قال: لا بل للأبد (٢) ٢٠١.

قال العيني في قوله سبحانه: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ»: أجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار، وأما السنّة فحديث سراقه: «المتعة لنا خاصة أم هي للأبد؟ قال: بل للأبد»، وحديث جابر المذكور في صحيح مسلم في صفه الحج نحو هذا. ومعناه أنّ أهل

١- العيني، عمدة القارئ ٥: ١٩٨.

٢- صحيح البخاري ٣: ١٤٨ كتاب الحج، باب عمره التنعيم - مسند أحمد ٣: ٣٨٨ و ٤: ١٧٥ - سنن البيهقي ٥: ١٩.

ص: ١٢٥

الجاهلية كانوا لا يجيزون التمتع، ولا يرون العمرة في أشهر الحج، فبين النبي صلى الله عليه وآله أن الله قد شرع العمرة في أشهر الحج وجوز المتعة إلى يوم القيامة (١) ٢٠٢.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وعلى عباد الله الصالحين.

جعفر السبحاني

٢٢ رمضان ١٤١٥ هـ

(٢) ٢٠٣

١- العيني، عمدة القارئ ٥: ١٩٨.

٢- آية الله الشيخ جعفر السبحاني، على مائدة العقيدة (٠٨) سبع مسائل فقهية (دراسة مبسطة لمسائل فقهية خلافية على ضوء الكتاب و السنة)، ١ جلد، نشر مشعر - تهران، چاپ: ١.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
 جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
 قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا - عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ
 كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشَّيْخُ
 الصَّدُوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه
 المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلواتُ الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و
 بساحة صاحب الزمان (عجلَ الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠
 الهجرية القمرية)، مؤسسه وطريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تَتَبَعَ بِأَقْوَى وَأَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلَّ يَوْمٍ.
 مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
 تحت عناية سماحه آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دامَ عزه - و مع مساعيد جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب
 الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و
 عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسايل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل
 (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافته على أساس معارف القرآن و اهل البيت
 -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم
 الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...
 - منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -
 في أكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
 - من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخر

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعیه و اعتباریه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد
 جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد / "ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائي / "بنايه" القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكل واحد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ والله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩